الصين.. أكبر اقتصاد في العالم في غضون خمس سنوات

7

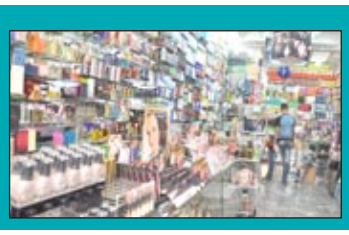

نكوص القطاع الصناعي وراء ظاهرة الإغراق السلعي

10

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر ... للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

حذف الاصفار..

ترشيق.. أم امتصاص للعملة؟

الاقتصادي | العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

إطلاق التقرير التحليلي حول واقع الشباب العراقي بدعم الأمم المتحدة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت بمناسبة إطلاق التقرير التحليلي حول واقع الشباب العراقي "حان الوقت لتطوير رؤية وسياسات وإستراتيجيات وخطة عمل عراقية خاصة بالشباب على أساس مشاركة تمثيلية للشباب".

وقامت جامعتا بغداد والرافدين بإعداد التقرير بالتعاون مع وزارة التخطيط وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدم التقرير تحليلاً لحاجات وتصورات وأولويات الشباب في المجالات التالية: التعليم والتوظيف والصحة والإعاقة وإمكانية الوصول إلى الإعلام والتكنولوجيا والرياضة والأمن والمشاركة السياسية والمشاركة في المجتمع المدني والفقر.

وتعقيباً على التقرير لاحظ ممثل الأمين العام ميلكرت أن عدداً من مؤشرات تنمية الشباب تدعو للقلق حيث تصل نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي الى ٢١ بالمائة فقط ومعدلات الأمية والبطالة بين الشباب مرتفعة فقد تجاوزت نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً ٥٧ بالمائة. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل الزواج المبكر حيث تصل نسبة الفتيات المتزوجات ما بين سن ١٦ إلى ١٨ عاماً ٤٢,٨ بالمائة، مما يزيد من مخاطر وفيات الرضع والأمهات.

وقال ميلكرت "يوفر التقرير لهذه الحكومة ودوائرها المختلفة أداة تخطيط هامة لمعالجة القضايا الأساسية التي تشمل البنية التحتية والتعليم والصحة والتوظيف، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين حياة الناس لما فيه خير المجتمع العراقي بأسره."

واضاف الممثل الخاص للأمين العام آد ميلكرت: "تساور الشباب مخاوف مشروعة حول فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية والمساعلة"، داعياً صناع القرار العراقيين "إلى الاستماع إلى احتياجات الشباب والاستجابة لمطالبهم وتوقعاتهم المشروعة"، وقدم في هذا الصدد ثلاث توصيات لحكومة العراق والبرلمان لينظر فيها صناع القرار العراقيون عند توجههم نحو ترويج البرامج الخاصة بالشباب. أما التوصيات فتمثلت بالتالي: الاتفاق على وضع "جدول أعمال للمستقبل" ووضع أهداف وجداول زمنية للسياسات التي من شأنها أن تحسن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للشباب؛ وإنشاء "منبر للحوار بين الشباب" بحيث يضم مجموعة واسعة التمثيل من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ سنة لعقد مشاورات منتظمة مع الحكومة ومجلس النواب؛ وإطلاق برنامج "توظيف للشباب" يهدف إلى زيادة عدد الشباب الذين يحصلون على الوظائف أو التدريب أو فرص العمل لحسابهم الخاص على أساس شهري.

وخلص ملكيرت إلى القول "لقد حان الآن الوقت ليعمل المجتمع المدني والأمم المتحدة معاً ضمن برنامج منسق للوصول إلى توافق في الآراء بشأن آفاق مستقبل العراق من خلال شبابه".

خبراء يدعون إلى تثقيف المجتمع للتعامل بجهاز الصرف الآلي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشف خبراء اقتصاديون عن تخوف المواطن العراقي من التعامل المتطور مع الصراف الآلي الذي بدأت تعتمده بعض المصارف، داعين الى تثقيف المجتمع عبر وسائل الاعلام لمواكبة عصر التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

وقال الخبير الإقتصادي مناف الصائغ بحسب (للوكالة الإخبارية للإنباء): أن "جهاز الصراف الآلي هو جزء من الثقافة والتطور الذي يشهده العالم الآن،" مشيرا الى دور الأعلام الفاعل بتثقيف المجتمع بهذا الاتجاه.

وأوضح أن هناك "عدة عوامل ساعدت على عدم إقبال المواطنين على هذا الجهاز منها الوضع الأمني وحالات الاختلاس والسرقة التي تتعرض لها المصارف العراقية بين الحين والأخر."

وأضاف الخبير الإقتصادي: أن مصارفنا في حالة إعادة هيكلية نفسها وفق الأنظمة الحديثة والدخول في شراكات مع المصارف ذات السمعة الجيدة، فإذا كان جهاز الصراف الآلي في المصارف غير متكامل فكيف نطلب من أصحاب المحال والمطاعم بأن يستخدموا هذا الجهاز.

من جهته قال رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري لـ (للوكالة الإخبارية للإنباء) أن الثقافة تلعب دورا مهما في هذا الموضوع، لافتاً الى أن المواطنين يتخوفون من أية حالة تطور تطرأ عليهم لأن ثقافتهم محدودة.

وأضاف الشمري نحن بحاجة الى نشر الثقافة والوعي الجديد في المجتمع، و كلما تطور العلم يجب أن نضخ المعلومات عن طريق الفضائيات.

وتابع الشمري: نحن نمتلك فضائيات كثيرة ولا توجد هناك قناة فضائية متخصصة بالإقتصاد تقوم بتعريف المواطن بما يجري من تطور في العالم.

ويذكر أن التطور الذي يشهده العالم شمل جميع مجالات الحياة كافة، والإنسان بطبيعته يرغب الابتكار واستحداث كل ما يفيده، وخير دليل لهذا التطور هو جهاز الصراف الآلي الذي يستخدم في المؤسسات المالية والتجارية.

فيما دعا رئيس الإتحاد الدولي لرجال الأعمال حميد العقابي الى ضرورة استخدام جهاز الصرف الآلي في الدوائر الرسمية التابعة للوزارات كدائرة الضرائب والنفوس والمصارف،مشيداً بتجربة رواتب المتقاعدين التي ساعدت على تجاوز الكثير من قضايا الفساد الإداري والمالي في المصارف.

وقال العقابي إذا استمرت الدولة من دون (الفيزا كارد) و(البطاقة الذكية) فسيستشري الفساد الإداري في جميع مفاصل الدولة.

وأوضح أن المواطن سيتعامل مع الأجهزة الحديثة حينما يجدها متوفرة من قبل الدولة فإذا أستخدم وفهم المواطن إيجابياتها فسيؤدي الى تعميمها حتى على مستوى القطاع الخاص.

وأضاف رئيس إتحاد رجال أعمال العراق لا توجد هناك مؤتمرات وندوات تعريفية حول هذا الموضوع.

من جانبه أشار علي ناصر (متقاعد) الى ان استخدام جهاز الصرف الآلي عند استلام راتبه بأنه حلّ له الكثير من المعوقات ومن ضمنها الأزدحامات البشرية والفساد الإداري (الرشوة) داخل المصارف.

وقال جاسم محمد (مواطن): هذا شيء جميل عندما نرى المحال والمطاعم والدوائر الحكومية تستخدم هذا الجهاز ويشعرنا بأننا نواكب عصر التطور، متمنيا بأن يكون حال العراقي على الأقل مشابها لحال مواطن الدول المجاورة.

واعلن مصرف الوركاء الاهلي عام ٢٠٠٩ عن اطلاق خدمة الصراف الآلي في العراق من خلال اعتمام بطاقة الماستر كارد.

ويعد مصرف الوركاء أول المصارف العراقية التي تحصل على عضوية بطاقات الماستر كارد العالمية، في حين اعتمدت مصارف عراقية أخرى بطاقات ائتمانية من نوع آخر كالفيزا كارد، الا انها بقيت محصورة ضمن فئة معينة ولم تنتشر في الأسواق العراقية، جراء الأوضاع الأمنية وخشية تعرض أجهزتها للسرقة او التخريب.

الاقتصادي | العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

الوكالة الأمريكية للتجارة تمنح مصافي الجنوب أكثر من نصف مليون دولار

البصرة / وكالات

قال مصدر مطلع من القنصلية الأمريكية في البصرة ان القنصل الأمريكي العام بايبر كامبل وقعت بالنيابة عن الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، اتفاقا مع شركة مصافي الجنوب، لمنح الشركة منحة قدرها ٥٠٢ الف دولار لإجراء دراسة تنفيذية لإعادة تأهيل مصفاة البصرة.

واضاف مدير مكتب القنصلية الأمريكية برنت ماير، في بيان للسفارة الأمريكية بحسب وكالة (أصوات العراق) أن "القنصل الأمريكي العام بايبر كامبل وقعت بالنيابة عن الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، اتفاقا مع المدير العام لشركة مصافي الجنوب عبد الحسين ناصر قاسم، يقضي بتسليم الشركة منحة مالية قدرها ٥٠٢ الف دولار لإجراء تطوير رئيسي لمصفاة البصرة، حيث ستساعد المنحة في التقييم العام للمصفاة وتحديد المتطلبات الهندسية اللازمة، وتوفير المعدات وجهود البناء اللازمة لتطوير المصفاة".

وأضاف مايبر أن "هذا التطوير سوف يمنح البلاد الفرصة لتحقيق المنفعة الاقتصادية من أكبر الاحتياطيات النفطية الموجودة، وستدعم وزارة النفط العراقية بهدف الوصول إلى القدرة على انتاج ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠".

واشار الى ان "القنصل اكدت على إقامة شراكة دائمة، بناء على الرغبة المتبادلة للصداقة والتعاون مع العراق، وعلى نطاق واسع من المصالح المشتركة".

ولفت الى أن "الاتفاق تم بموجب اتفاق الإطار الاستراتيجي، وهذا يشمل التزاما للمساعدة في تشجيع تطوير قطاع النفط العراقي وإعادة تأهيل المرافق الحيوية".

واستطرد ان "هذه المنحة المتفق عليها تمثل خطوة أولى مهمة في تطوير مصفاة البصرة، وتقدم مثالا ملموسا لدور القنصلية الاميركية العامة في مساعدة البصرة على تحديد كل من الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تضمن المستقبل الاقتصادي للبصراويين ولجميع المواطنين العراقيين"، منوها بان الدراسة التنفيذية لإعادة تأهيل المصفاة "ستكون على مدار السنة القادمة، والعمل على اعداد ٢٠ برنامجا تدريبيا تعاونيا اخر وتبادل البرامج التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق منذ عام ٢٠٠٤".

اقتصاديون يطالبون الحكومة بوضع حد للاستيراد العشوائي للسيارات

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تعج الشوارع بمشهد صفراوي يمثل ما يسمى بسيارات الأجرة (التاكسي) في ظل عملية استيراد عشوائي غير منظم من دون رقابة حكومية او ضوابط معينة لهذه الظاهرة التي خلفت مردودات سلبية اقتصادية ومعيشية.

اقتصاديون يرون في حديثهم (للوكالة الاخبارية للانباء):ان السبب كثرة السيارات جاءت نتيجة الإستيراد العشوائي وغير المدروس منذ العام ٢٠٠٣.

وقال رئيس إتحاد رجال أعمال العراق حميد العقابي ان إغراق السوق بالسيارات يعود الى قلة الضرائب الكمركية الموضوعة لاستيراد السيارات وعدم وجود ضوابط وأسس تنظم دخولها الى العراق.

وشدد العقابي على ضرورة وجود موازنة لما يحتاجه الشارع العراقي من السيارات لكي لا تهدر الثروة الوطنية، مطالبا بـ (تسقيط الموديلات القديمة) الى حد (١٩٩٥) لتقليل الأضرار البيئة والازدحام المروري.

فيما أشار الخبير الاقتصادي باسم جميل في تصريح لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء) الى ان الشركة العامة للسيارات تستورد أعداداً كبيرة من السيارات وبشكل عشوائي وبدون ضوابط ولم تأخذ بنظر الاعتبار الاختناقات المرورية وطاقة الشارع الإستيعابية وإستهلاك الوقود للسيارات.

ودعا جميل الى إيجاد لجنة تنسيقية وتخطيطية عليا تقودها وزارة التخطيط بالتنسيق مع مديرية المرور العامة وجهات أخرى كوزارة الداخلية ووزارة النقل والمواصلات لإجراء تعداد لعدد من السيارات في العراق وبعدها تتم معرفة كم محطة وقود نحتاج لتقليل الهدر في الوقود.

في حين دعا الخبير الإقتصادي غازي الكناني في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للإنباء) الحكومة الى إيجاد تنظيم خاص باستيراد السيارات، مشيرا الى أن هناك فوضى واضحة مما يؤدي الى هدر كبير في الثروة الوطنية.

وأضاف الكناني صحيح أن هناك حرية في التجارة لكن يجب أن تكون لها ضروراتها وأخلاقياتها، داعياً الى تشجيع النقل الجماعي كما حاصل في أغلب دول العالم بما فيها أميركا التي تعتبر من أكبر منتجي السيارات.

وذكر الخبير الإقتصادي أن من الممكن تفعيل معامل الإسكندرية السابقة والاتفاق مع شركات دولية لصناعة السيارات وفتح ورش عمل صيانة، مما يوفر فرص عمل للعاطبين وتشغيل أيد عاملة كبيرة في البلد.

الى ذلك قال الخبير الإقتصادي ماجد الصوري في تصريح لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء):أن استيراد الأعداد الكبيرة من السيارات اثر بشكل كبير على الإقتصاد العراقي.

واضاف الصوري ان الحكومة تشجع الموظفين والمواطنين على امتلاك هذه السيارات من خلال تخصيص مبالغ طائلة لإستيراد سيارات للمسؤولين الحكوميين وموظفي دوائر الدولة والمواطنين (العاطلين عن العمل) والدعوة لشراء هذه السيارات بالأقساط.

وطالب الخبير الإقتصادي بان يتم الاهتمام بعملية التلوث الحاصلة من السيارات القديمة وأن تكون هناك ضوابط لتنظيم هذا الاستيراد العشوائي.

وفي تصريح سابق اكد المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن الأجهزة الأمنية في بغداد، ستعمل على إيجاد حلول للزحام الذي تشهده شوارعها، من خلال فتح بعض الطرق الرئيسة وتقليل عدد نقاط التفتيش الموجودة في عدد كبير من مناطق العاصمة".

ويضيف عطا: أن قيادة عمليات بغداد وضعت خطة متكاملة لإنهاء الزحام الذي تشهده شوارع العاصمة العراقية بغداد، ستؤدي إلى تخفيف الازدحامات بشكل كبير"، موضحا أن "الخطة تتضمن فتح عدد من الطرق الرئيسة في جانبي الكرخ والرصافة التي أغلقت خلال السنوات الماضية، ورفع الكتل الكونكريتية في بعض الشوارع الرئيسة".

ويشير عطا إلى أن "كل الصعوبات التي تواجه سكان بغداد أثناء تحركهم في شوارعها للتنقل إلى وظائفهم أو الذهاب لتأدية حاجاتهم، ستنتهي مع استقرار الأوضاع الأمنية بشكل كامل في كافة مناطق العاصمة العراقية بغداد".

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

أزمـــــة الـــديـــون الأمـريـكـيـة

علي نافع حمودي

مخاوف كثيرة تنتاب الأسواق العالمية نتيجة عجز أمريكا عن تسديد ديونها،والديـون تنتـج عادة نتيجـة الفجوة التمويليـة بيـن الإنفاق والدخل الـذي تتحصل عليه أميركا من الضرائب وكلما تفاقم العجز في الميزانيات المتعاقبة تفاقم الدين وتراكمت قيمته.

وربما لا يعـرف البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية حتى القرن التاسـع عشر تمـول العجز في الميزانية عـبر الاستدانة المباشرة من الأفـراد الأثريـاء، مثل عائلـة روتشيلـد الشهيرة في القـرن التاسع عشـر. ولكـن ابتدعت لاحقـا وسيلـة الاستدانة عبر إصـدار سندات حكوميـة من قبـل وزارة الخزانـة، وعرضها للبيـع إلى المستثمرين الأجانـب والمحليـين مقابل فائـدة سنوية وآجال محـددة لاستحقاق قيمـة السنـدات، وفي السنـوات الأخيـرة من حكـم الرئيس جورج بوش الأب، الـذي ينتمـي إلى الحـزب الجمهـوري، كان العجز في الميزانيـة الأميركيـة يبلـغ ٣٠٠ مليـار دولار، وعندما جـاء الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، تحـول هذا العجز في الميزانية الأميركية إلى فائـض، وبحلـول عـام ٢٠٠١ بلـغ فائـض الميزانيـة الأميركيـة ٣٠٠ مليـار دولار. وكان يمكـن أن تحقـق أمـيركا فوائـض ضخمة، لو استمـرت على مستويات الإنفاق والضرائـب المتحصلة على عهد الرئيس كلينتـون، بنهايـة العقد الماضـي، المنتهي في عـام ٢٠١٠، ولكـن الولايات المتحـدة على عهد الرئيس جـورج بوش الابن قررت طريقـا آخر يتمثل في زيادة الإنفـاق وخفض الضرائب، حيث دخلت في حـروب تم تمويلهـا بالاقتـراض كحـرب أفغانستـان والعـراق ويضـاف إليها العديد من العمليات العسكريـة في دول العالم والتي تحتـاج لمزيد من الإنفاق، كمـا قررت خفض الضرائـب، ومنح مزايا للأثريـاء، وإعفاءات ضريبية. أدت هـذه السياسة المالية إلى اختلال في الموازنـات المتعاقبة، حيـث تحول هذا الفائـض إلى عجز، وهذه الإجـراءات أدت إلى أدى إلى أن تتفاقـم المديونيـة في نهايـة أيـار الماضـي لتصل إلى ١٤,٣ تريليون، وهو أقصـى حد للدين المسموح بـه دستوريا، الـذي يحتاج معـه الرئيس باراك أوبامـا، إلى موافقة من الكونغـرس لزيادته إلى مستويات أعلى تسمح للولايات المتحدة بدفع التزاماتها الإنفاقية محليا، على صعيد دفع المرتبات وميزانيات الـوزارات، وخدمة فوائد السندات واستحقاقاتها.

ويمكننـا أن نقول بأن الولايـات المتحدة هي مـن وضعت نفسها في هـذه الديون بمحض إرادتهـا، حيث إنها أنفقـت بسخاء خلال العقد الماضـي، وخفضـت الضرائـب علـى الأثريـاء، ومنحـت الكثير من الميـزات الضريبيـة التي أدت إلى خفض كبير في الضرائب، وبالتالي في الدخـل المتحصل للخزانـة. وكان يمكـن للولايـات المتحـدة إذا استمرت في الفائض الذي حققته في عام ١٩٩١.

لهـذا فإن أمريـكا الآن تضع نفسها والكثير مـن الدول في محنة عدم القـدرة علـى السـداد أو التخلف عن السـداد الذي يعـرف اقتصاديا بأنـه يحـدث حينمـا تفشل عـن تسديـد فوائـد أي سند مـن سندات الديـن المستحقـة في موعدهـا، أو تفشل في دفـع أي استحقاق من استحقاقـات السنـدات التـي حان أجـل استردادهـا. في هذه الحال تعـد وكالات التصنيـف الدوليـة الولايات المتحدة علـى قائمة الدول غير الموثـوق في مصداقيتها الائتمانية في الإيفاء بالتزاماتها المالية بالقيمـة والوقت المحدد، وربما تقوم وفقا للتحذيرات التي أصدرتها بخفـض تصنيفهـا الائتمـاني الممتـاز «تريبل إيـه» نقطـة واحدة أو نقطتـين. ولكن على الرغم من كل الزخم الإعلامي المصاحب لاحتمال التخلـف، فمن غير المحتمـل أن تتخلف أميركا فنيا عـن السداد؛ لأن ذلك مكلـف للخزانة الأميركية، كما أنه سيسبـب صدمة في الأسواق العالمية وداخل أميركا.

وبالتـالي فـإن العـالم يترقب عـن الحلـول والخيـارات المتوقعة أو المطلوبـة لتجاوز هـذه الأزمة، أحـد أهم الحلول يكمـن في التعليق المؤقت لدفع بعض المستحقـات الداخلية، والخيار الثاني بيع بعض ما تمتلكه الحكومة الأمريكية على الرغم من إن هذا الإجراء سيسبب مزيداً من الذعر في داخل أمريكا نفسها.

ومـع هـذا فـإن هنـاك مخاطـر كثيـرة تحـدق بالاقتصـاد الأمريكي والعالمـي أهمها:بيـع المستثمريـن لسنـدات الخزانـة الأمريكية مما سيؤدي لزيـادة النفقات من جهة ومن جهة ثانية هروب السيولة من الصناديق الأمريكية وحرمانها من التمويلات الجديدة.

الشـيء الآخر يكمـن في عزوف الأجانب مـن المستثمرين على شراء السندات، أما الأسـواق العالمية فهي بالتأكيد ستتأثر في حال تخلف الولايـات المتحدة عن السداد، فـإن الأسواق الماليـة ستتعرض لهزة ماليـة كـبرى، حيث مـن المتوقع أن تهتـز ثقة المستثمريـن في معظم الأدوات المقيمـة بالـدولار، وكذلـك في الدولار نفسـه كعملة احتياط عالميـة. وستضـاف هذه الهـزة إلى اهتزاز الثقـة في منطقة اليورو. وبالتأكيد فـإن كثيرا من البنوك ستتعرض للإفلاس وهذا ما يؤدي لأزمة مالية عالمية جديدة ستكون تداعياتها كبيرة جدا.

تركـيـا بين السياسة والسياحة

مجيد حميد العزاوي

إن المتتبع لنهـج السياسة التركية للسنوات العشرة الأخيرة يرى أن تركيا تتبـع نهج سياسة معتدلة مع كل دول المنطقة وهي سياسة عقلانيـة نتجت عن فكـر سياسي متوراث وتـراث متراكم في اللغـة السياسية وتوجه حكيم نحـو بنـاء دولـة علمانية عقلانيـة ترسخ أسس التنميـة الحقيقيـة ونظـرة مستقبليـة طموحـة في رفـع معـدلات النمـو الاقتصـادي عـن طريـق خطـط تنمويـة حديثـة تدعمهـا أسـس سياسيـة ثابتـة وسياسـة حكوميـة متوازنـة مـع الجميع، إن لاستقـرار السياسـي والديمقراطيـة التركيـة بغـض النظـر عـن موضـوع مشكلة حـزب العمال التركي الذي يعتبر احـدى المشاكل السياسية في تركيا لكن قوة السياسة التركية مدعومة باقتصاد قوي يعتمـد على الصناعـة والـزراعـة والسياحة والأخيرة هي الحلقة الاقتصادية التي تسعى اليها تركيا للعقود القادمة.

فتركيـا كانـت تسعـى للانضمـام الى الاتحـاد الأوربي الذي بـدأت اقتصادياته بالتداعي نتيجة التفـاوت الكبير بـين اقتصاديات دولـه والمشاكل التـي تواجـه اقتصاديـات بعض الـدول حيث لم تنفـع سياسة (النفق) المالي في الحفاظ على متانة الاقتصاد للدول الضعيفة فيه.أصبحت تركيا تعي الان مكانتها كدولة رائـدة ودولة مركز في الشرق الأوسـط وان دورهـا في المنطقـة أهم مـن دورها داخل الاتحاد الأوربي.

إن الزائـر لتركيـا اليـوم ومـن أوجـه الإمكانيـة السياحيـة لها يصل الى قناعة تامة أن تركيا دولة رائـدة في السياحة ومنافسة لأحسـن دول العالم وذلك لأسباب عديدة.

إن الاستقـرار السياسـي في تركيـا كان حجـر الأسـاس في دعـم القطاع السياحـي والذي وضع الأساس لقيـام سياحـة واعـدة في تركيـا والتي دعمتهـا التنميـة الحقيقيـة علـى مستـوى البنـى التحتيـة والتـي هـي حجـر الزاويـة في نجـاح السياحة في أي بلد.

إن المسافات الكبيرة بين المدن والمساحة الشاسعة لتركيـا لا تمنـع مـن وجـود حركـة سياحيـة على مستـوى دول الجـوار والعـالم وان المشاهد يرى روعـة الطـرق السريعـة بـين المـدن والتـي تبخر والمسافات التي يعاني فيها المسافر عادة،

فالطـرق المعبـدة والسريعة والخدمـات على هذه الطرق وفي المـدن والفنادق واماكـن الاقامة التي تـتراوح بـين الفنـادق الراقيـة جـدا الى الفنادق المعتدلـة في اسعارهـا وذات خدمـات جيدة أضف الى ذلـك توافـر وسائـل النقـل الجـوي والـبري والبحـري داخليا وخارجيا ووجـود تراث أثاري وتاريخـي هائـل في تركيـا جمـع الحضـارات اليونانيـة والرومانية والإسلامية، وكذلك تدعمها طبيعـة جبليـة خلابـة وبحـار رائعـة وسواحـل كبيرة وتقـدم عمراني وخدمـات متنوعة تكمل ما يحتاج له السائـح في كل شيء مدعوما بالصناعة والزراعـة التي وظفت لدعم الاقتصـاد السياحي بكل احتياجاته.

أضـف الى ذلك خطط التنمية الجيـدة التي تعتمد المعايـير المستقبليـة في بناء سياحـة واعدة وإذا علمنا ان تركيـا تستقبل الان ما يقارب (٣٥- ٤٠) مليـون سائح سنويـا تسعى لان تصل بالسياحة الوافـدة الى (٦٠) مليـون سائـح بحلـول سنـة ٢٠٢٠، إنهـا خطـة طموحة تعتمد علـى التخطيط السليـم والرؤيـة الواضحـة مدعومـة بسلطة سياسيـة معتدلـة تضع مصالح تركيـا فوق جميع الاعتبارات.

إن السياحـة لا تنمـو في اي بلـد يكـون وضعـه السياسـي غيـر مستقـر، لذا فـان السياسـة تدعم السياحـة فالسياسة المعتدلـة للسلطة والاستقرار السياسـي هـو مفتـاح النجـاح للتنميـة في كل مجالاتها وخاصة اذا كانت التنمية متوازنة لتخدم جميـع القطاعات لذا فـان السياحة في هذا القطاع المهـم في حياة الشعـوب والذي يساهـم في نسبة (٢٠٪) من الميـزان التجاري التركـي يعتبر نسبة عاليـة جـدا واذا مـا علمنـا ان مساهمـة النشاط السياحـي العراقي الى الميزان التجـاري العراقي لا يتعـدى (١٪) في أحسـن احتمالاته لان اقتصاد العـراق اقتصـاد أحـادي الجانـب ولم تكتمل فيه الهيكليـة الاقتصاديـة لذلـك تبقى التنميـة ناقصة مـا لم تكتمـل هيكلية الاقتصـاد العراقي في جميع قطاعاتـه، وأخـيرا فان تركيا تعتـبر مثالا يُحتذى به وستبقى تركيا دولة مؤثرة في المنطقة سياسيا وسياحيا.

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

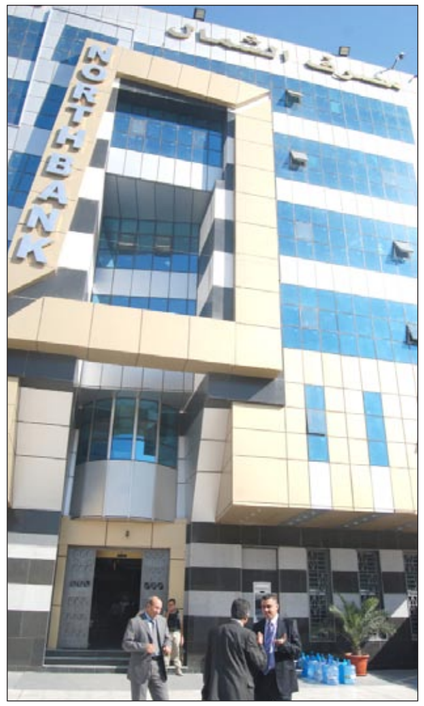

الكثير من المتابعين للنشاط الاقتصادي في العراق يجدون بأن البنوك والمصارف الخاصة باتت مُلزمة بزيادة رأس مالها لدعم أنشطتها الاقتصادية، هذه المصارف تواجه صعوبات كبيرة أهمها أنها تقاوم عقودا من هيمنة الدولة على هذا القطاع المصرفي وبالتالي فإنه من الصعب عليها أن تحظى بجزء من قاعدة الأصول التي تسيطر عليها المؤسسات الحكومية. يقابل ذلك ضعف ثقافة الائتمان والافتقار إلى نظام مصرفي حديث وهيمنة البنوك الحكومية فإن القطاع المالي والمصرفي في البلد يتطور ببطء شديد جداً بعد أكثر من ثماني سنوات من التحول الاقتصادي ومحاولة الاندماج باقتصاد السوق الذي يتطلب مزيداً من الا مركزية المطلوبة من جهة، ومن جهة ثانية وهي الأهم أن ترفع الدولة يدها عن الكثير من المفاصل المهمة مع دعم كامل للقطاع المصرفي الخاص.

تفعيل عمل المصارف الخاصة

إيمان محسن جاسم

ولا يخفـى علينا بـأن الكثير من العراقيـين لا يتعاملون مع البنـوك الخاصة بسبب المخاوف الأمنيـة أولاً، وعدم الثقة ثانيـاً، وهذا مـا يدفع الكثير مـن العراقيين للتعامـل بالنقد مباشـرة دون اللجوء للخدمـات المصرفية حتـى وإن كانت مع المصارف الحكومية التي تزداد فيها العمليات الروتينية المعقدة إلى حد ما.

وهـذا ما يعكس وجود بقايا نظـام الإدارة المركزية الذي لا يزال يجبر المصالـح الحكومية والـوزارات على التعامل مع البنـوك الحكوميـة فقط ومن ثم فـإن جميع الودائع تتجه إلى تلـك البنوك ممـا يضعف فرصة المصـارف الخاصة من أن تطـور خدمتها أو حتى تجاري ما موجود لدى المصارف الحكومية.

والعـراق ما زال يفتقـر للعمل المصرفي الخاص ويتناسى دور هـذا القطـاع في تنشيـط الاقتصـاد العراقـي، خاصة وإن البلـد يعيـش هيمنة المصـارف الحكوميـة في النشاط الاقتصـادي منذ عام ١٩٦٤ وهو العام الذي أمم فيه العراق البنوك الخاصة، لكـن مع فرض العقوبات عام ١٩٩١ جراء غـزو الكويت أعاد العـراق العمل لبعض البنـوك الخاصة، لكن معظـم الأنشطة المصرفية الخاصة تقتصر على خدمات الودائـع والإقراض الشخصي. ويحتكـر مصرف الرافدين ومصـرف الرشيـد الحكوميـان الرئيسيان معظـم الأصول فعليـا. ويقوم البنكان بإعادة هيكلة لإزالة الديون المتراكمة بعد سنوات من الحرب والعقوبات الاقتصادية.

لهـذا نجـد بـأن البنـوك الحكومية تسيطـر علـى ٨٧٪ من الودائـع مقابـل ١٣٪ للبنـوك والمصـارف الخاصـة وهـذا مـا يعكس الهيمنـة الحقيقيـة للقطاع المصـرفي الحكومي، خاصـة وإن جميع الـوزارات العراقيـة والدوائر الأخرى لا تتعامـل إلا مع المصارف الحكومية وهـذا ما يؤدي بالتأكيد لهذا التباين الكبير، ولغة الأرقام تشير إلى إن ودائع القطاع الحكومي والقطاع الخاص لدى البنوك الحكومية تبلغ ٤١ تريليـون دينار عراقي في المقابـل تبلغ الودائع لدى البنوك الخاصة ستة تريليونات دينار.

والسبب كمـا أشرنا هو أن وزارة الماليـة منعت المؤسسات الحكومية عام ٢٠٠٨ من التعامل مع البنوك الخاصة بهدف مكافحة الفساد وسوء استغلال الأموال. وهذا ما يعني بأن ثمـة مقاطعة رسمية من قبل الدولـة للبنوك الخاصة، وهذا مـا يتناقض وتوجهات العراق نحـو اقتصاد السوق خاصة وإن البلـد مـن الممكن أن يجذب مزيداً مـن الاستثمارات في السنـوات القادمة وبالتالي يحتاج لشبكة مصارف متطورة تـدار بطريقـة لا مركزيـة ومرتبطـة بأحدث نظـم وتقنيات العمل المصرفي.

لهذا المطلـوب البحـث عـن خطـط دعـم القطـاع المصرفي الخاص، وفي هـذا الاتجاه نجـد بـأن وزارة المالية تجري محادثـات للمساعـدة في دمـج البنوك الخاصـة في النظام المـالي استجابة لمطالبات من البنك الـدولي وصندوق النقد الـدولي. وتتضمن الخطة برنامجـا لزيادة رؤوس أموال البنـوك الخاصـة ليصـل إلى ٢١٣ مليـون دولار لـكل بنـك بحلـول حزيـران ٢٠١٣ ومـن المتوقـع أن يحفز ذلـك أيضا بعض الاندماجات في القطاع.

ومـن الضروري جـداً أن يُفعل عمل المصـارف الخاصة في العراق خاصة إذا ما عرفنا بأن الديون الخارجية والداخلية علـى مصـرف الرافديـن ٢٨ مليـار دولار بينمـا تبلغ ديون مصـرف الرشيـد مليـار دولار. وتراكمت معظـم الديـون الخارجية من خلال حقبة النظام السابق.

وبالتالي ينبغي أن يكون لدينا نظام مصرفي متطور لنضمن أن تدفق رؤوس الأموال وحركتها يسيران بالطريقة نفسها المتبعة في بقية أنحاء العالم وأن نجد البيئة السليمة لنجاح العمل المصرفي في العراق.

إصلاح القطاع العام..
التجربة النيوزلندية

محمد عبد الأمير عبد

عمليـة إصلاح القطـاع العام تعد مـن الأولويات المهمة التـي تقتضيها عملية التحـول الاقتصادي في الكثير من البلدان التي تحدث فيها تغييرات سياسية واقتصاديـة، خاصـة في بلـد مثـل العراق يعاني هـذا القطاع غـير المستثمر بالشـكل السليـم والصحيح، ونتحدث في هذا المقـال عن تجربة نيوزلندا في مجال إصلاح القطاع العام.

وتعتبر نيوزلنـدا دولة رائـدة في مجال إصلاح القطاع العام، فقد قامت حكومة بعمل إصلاحات شاملة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح القطاع العـام، وطبقت أفـكارا ونظريات حـادة لتنفيـذ عملية الإصـلاح، على سبيل المثـال، لعبـت الخزانة دوراً رئيسـاً في تطوير هيكل عمـل لإصلاح الخدمات العامة، وتكثيف استخدام النظرية الاقتصادية والإدارية،وقد تم تحديد ستة عناصر نظرية: نظرية الوكالة،والاختيار العام،وإبـرام العقود، والتمويل، والمحاسبـة، الإدارة، أوضحـت الخزانـة التقنيات السياسيـة للنظريات في اللحظـات المناسبة لأصل وتصنيف الإصلاح. وقد أسفر عن ذلك إيجاد حلول شاملـة محـددة للمشاكل في إدارة خدمـات القطـاع العـام تم عرضها عندما كانـت الحكومة في مواجهـة مع الأزمة الاقتصادية وقامـت بإجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية رئيسية.

إن حجـم التغيـير الـذي شهدتـه تلـك الدولـة أدى إلى " تحويـل " المجتمـع النيوزلنـدي، فقـد كانـت هنـاك ظـروف خاصـة حـددت عمليـة الإصـلاح مثل:الأوضـاع الاقتصاديـة غير الملائمـة التي جعلت الاستقـرار في الوضع الراهـن أمرا متعذر الدفاع عنه،والمفاهيم الاقتصادية والإدارية الحديثة التي تشجع القادة السياسيين على وصف ممارسات جديدة دون إجراء أية دراسة مسبقة عليها.

أن التجربـة النيوزلنديـة قد استقطبـت الاهتمام الدولي وذلـك بسبب تبني الدولـة لبرنامـج تعديل اقتصـادي شامل وضخـم بدأ عـام ١٩٨٤ من وضع صعـب تنامى خلال ٢٠ عاماً أو أكثر. ومن جانب آخر، بسبب إن هذه الأمور المتعلقـة ببرنامج الإصـلاح مرتبطة بإعادة تعريـف دور الدولة في السياسة الاقتصاديـة والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تستلزم تغييرات في نظـام الإدارة الحكومية لتقديم الخدمات،والتي قدمت لبعض التجديدات التـي ليس لها مثيـل، إضافة إلى ذلك لا تعتبر نيوزلنـدا من الدول التي تتخذ أفكارها اتجاهاً واحداً وممارساتها في الاتجاه المعاكس، ونتيجة لذلك أثبتت التجربـة النيوزلنديـة ان شعـار " وضع الأفكار حيز التنفيـذ" وخاصة في القطاع العام.

ومـا دفـع الحكومـة النيوزلندية لإصـلاح القطاع العـام جملة مـن الأسباب أهمها،وصـف السياسات الاقتصاديـة لحكومة نيوزلنـدا من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤ بأنهـا لم تحقـق الأهـداف الاقتصادية المرجـوة ولم تساهم في ارتفاع مستـوى المعيشة، بسبـب الاستغلال السيئ للمـوارد، والإنتاجية المنخفضة والنمـو البطـيء. مع وجود نظـام ضريبي غـير فعال وجـائر شجـع النظام الضريبي الاستثمارات غير المنتجة وتحمل الأفراد معدل ضريبي عال جداً. صاحب كل هذا تشويه نظام الأسعار من خلال القوانين والإعانات الحكومية والضرائـب، ونظـام الأسعـار بأكملـه في نيوزلنـدا فإنـه لا يعكس القيمـة الحقيقيـة للبضائع والخدمـات، والعمال ورؤوس الأمـوال، وأسفر ذلك عن فقـدان البضائع النيوزلنديـة القابلة للتجـارة لقدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية.

لهذا توجب إجراء إصلاحات في نظام الإدارة الحكومية تمثل بفصل الأنشطة التجارية عن الأنشطة غير التجارية وإنشاء مشروعات تمتلكها الدولة لتنفيذ الأنشطة ذات الطابع التجاري. وكذلك خصخصة المشروعات المملوكة للدولة في الأسـواق المنافسة تجاريا، مع تعزيز دور المساءلة الوزارية والتنفيذية، وكذلـك تصميم نظم لإدارة الميزانية والأمور المالية بهدف تحسين قياس أداء القطاع العام.

وهـذا مـا أدى إلى التحويـل من نظام موازنـة مبنى على المدخـلات إلى آخر مبنـى على المخرجـات ونتيجة لذلـك استجابت الحكومـة لبرنامج إصلاحي يهـدف إلى تحقيـق نمو ثابـت متوسط المـدى وشملت الإصلاحـات المحاور المهمـة منها:إلغـاء كافة أنـواع الرقابـة كافة على الأسعـار والرواتب والدخل والعمـلات الخارجيـة، و إلغاء أنـواع الرقابـة كافة على الاستثمـار الأجنبي ماعـدا الجوانـب الحساسة مثـل الأراضـي الساحليـة وكذلـك التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية.

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

المـيـاه ودورهـــا في الواقع الاقتصادي

محمد صادق جراد

لطالما كانت المياه على مر التاريخ عاملا مهما في ظهور الحضارات وتلعب دورا رئيسا في تقدمها ورقيها لما تشكله من أرضية مناسبة لاستقطاب التجمعات البشرية الأمر الذي يمهد لبناء المجتمعات وإرساء دعائم الحياة الاقتصادية.

وخير مثال على ذلك الحضارات التي ظهرت في العراق ومصر على ضفاف الأنهار وهذا يؤكد حقيقة لا يختلف عليها احد وهي أن الأنهار والثروة المائية في أي بلد تساهم اليوم في ازدهار قطاعات كثيرة تعتمد على وجود المياه وأهمها الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية إضافة إلى مشاريع صناعية كثيرة تعتمد على المياه منها توليد الطاقة الكهربائية فضلا عن النقل النهري وقطاع السياحة ، والاهم من كل ذلك تامين حاجة السكان من الماء الصالح للشرب بطرق سهلة وغير مكلفة.

هذا من جانب ومن جانب آخر تعد السواحل البحرية أيضا بما فيها من موانئ ومراس، مناطق ذات أهمية كبيرة ومؤثرة على الاقتصاد في أي دولة باعتبارها أهم المنافذ التصديرية وبنفس الوقت تستخدم لاستقبال واستيراد البضائع والأغذية الأساسية التي تتوقف عليها حياة المواطنين في هذا البلد إضافة إلى جوانب عديدة يرتبط وجودها بالبحر كالصيد والنقل والسياحة.

والعراق يمتلك كل هذه الميزات ونقصد هنا نهري دجلة والفرات وروافدهما وبحيرات ومسطحات مائية أخرى مهمة كالاهوار إضافة إلى منفذ على البحر مما يجعل طموحات العراق كبيرة في تطوير الاقتصاد العراقي والارتقاء به من خلال استغلال هذه العوامل وبالفعل تم طرح مقترح القناة الجافة ومشروع بناء ميناء الفاو الكبير ليكون العراق جسرا يربط الشرق بالغرب كأقصر

معبر بري وجوي ليستغل وجود الموانئ على البحر ويكون طريقا لنقل البضائع بين آسيا ودول أوروبا والبحر المتوسط عبر تركيا والأردن وسوريا.

إلا إن هذه القراءة الاقتصادية المتفائلة بدأت تتأثر بممارسات تقوم بها دول الجوار العراقي لمحاربة هذه الطموحات الكبيرة لشعب ظل محاصر منذ عقود طويلة ولحد اللحظة. فالأنهار العراقية تعاني شح المياه فيها وذلك بفعل السدود الكثيرة التي تبنيها دول الجوار التي تمر فيها هذه الأنهار حيث تشير التقارير الاقتصادية إلى أنّ تركيا ماضية في تشييد مشروع كاب، الهادف إلى إنشاء ٢٢ سدًا و١٩ محطة كهرومائيّة على نهري دجلة والفُرات؛ لرَيّ مساحة تزيد على ٩ ملايين دونم في منطقة الأناضول، من خلال خزن كَمّية تزيد على ١٠٠ بليون متر مكعب، وهذا سيقضي على ثُلُث مساحة الأراضي الزّراعية في العراق خلال ١٥ سنة. بالإضافة الى السدود التي تقوم سوريا ببنائها على الأنهار في ظل غياب المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين والتي تلزم تلك البلدان باحترام حصة العراق المائية وتحديد كميتها بصورة واضحة.

وفي هذا الخصوص أشار صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) إلى "تقرير دولي يثير احتمال جفاف نهري دجلة والفرات في العام ٢٠٤٠ نظرا للتغييرات المناخية وانخفاض كميات المياه والاستخدام المكثف لأغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي". وبالتأكيد فان هذا يشكل خطرا على حياة الإنسان العراقي ما لم تقوم الدولة باتخاذ إجراءات منها التحرك دبلوماسيا باتجاه عقد الاتفاقيات الدولية التي تضمن حق العراق بحصته المائية إضافة إلى حملة توعية لترشيد الاستهلاك المنزلي والزراعي من خلال استعمال الطرق الحديثة في الري وتبطين الأنهار والمبازل وإجراءات أخرى لابد من اتخاذها بأسرع وقت ممكن.

والأزمة المائية الثانية التي يعاني منها العراق اليوم في ما يخص المنافذ البحرية هي بناء الكويت لميناء مبارك الذي يخنق رئة العراق الوحيدة التي يتنفس منها ونافذته عبر البحر من خلال إنشاء هذا الميناء الذي لا يمثل بناؤه حاجة حقيقية للكويت وفي هذا المكان بالذات باعتبار ان الكويت لها خطوط ساحلية مفتوحة على البحر، يزيد طولها على ٤٩٨ كيلومترا، وتمتلك موانئ تخصصية واسعة في الشعيبة، والأحمدي، والدوحة، والشويخ، والقليعة، وعندها مجموعة كبيرة من المرافئ والمراسي العميقة، وهي ليست بحاجة لهذا المشروع الجديد الذي سيضر ويؤثر على عمل الموانئ العراقية.

وتشير المصادر إلى ان الجانب الكويتي "باشر بعملية نقل الحجر من سلطنة عمان لدفن الممر البحري العراقي في المياه الإقليمية المؤدية الى موانئ البلاد". ومن المقرر ان يصل عدد المراسي في الميناء الى ٦٠ مرسى،وعمق القناة الملاحية الى ٢٠ مترا وذلك بهدف اتساع نطاق استخدام الميناء واستيعابه للسفن ذات السعة والأحجام الكبيرة.

من هنا يمكننا القول بان المياه اليوم تعد احدى ركائز الاقتصاد وضرورة لابد من توفيرها والمحافظة عليها لأنها ترتبط بحياة الناس سيما ونحن نعيش في بلد زراعي تزداد الحاجة فيه للمياه.

إلا إننا نجد ان الدول المجاورة تقف في طريق مصالح العراق الاقتصادية بل وتسعى إلى محاصرة الطموحات العراقية المشروعة للنهوض بالواقع الاقتصادي وذلك من خلال الممارسات التي تقوم بها هذه الدول في ظل غياب الموقف السياسي الحازم وكذلك غياب الحلول الدبلوماسية الأمر الذي قد يصل بنا إلى أزمة حقيقية مع هذه الدول ، لهذا فالعراق مطالب بموقف لحل هذه المسائل العالقة ربما من خلال بناء شراكة اقتصادية مع هذه البلدان او من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والتي تعتمد المواثيق والمعايير الدولية لحفظ حق العراق من اجل النهوض بواقعه الاقتصادي.

الكهرباء بين زيادة الطلب وقلة الإنتاج

ميعاد الطائي

لا يمكن الابتعاد عن أزمة الكهرباء وسط الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة التي يشهدها العراق خلال فصل الصيف حيث يعيش المواطن معاناة حقيقية مع النقص الكبير في تجهيزه بالطاقة الكهربائية والتي تكاد تكون معدومة أحيانا مع حاجته الكبيرة لها،فضلا عن حاجة البلد بجميع قطاعاته الى الكهرباء،فبدون الزيادة في تجهيز المقدار الكافي من الكهرباء يصبح من الصعب تدوير عجلة الاقتصاد لان تحسن التجهيز في الطاقة الكهربائية سوف يساند توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والصناعة وكل مرافق الحياة الأخرى.

وكما يعرف الجميع فان العراق يعاني من نقص كبير في مجال توليد الطاقة لأسباب كثيرة منها الحروب والنزاعات التي دخلت فيها البلاد،إضافة إلى قدم وتهالك المحطات الكهربائية الموجودة في البلد بالإضافة إلى زيادة الطلب لدى المستهلك بما لا يتناسب مع زيادة الإنتاج وحسب الدراسات فان قطاع الكهرباء يشهد سنويا زيادة في الإنتاج، حيث زادت القدرة الكهربائية في عام ٢٠١٠ عن العام الذي سبقه بنسبة ٤٪ بيد ان العراق يشهد سنويا زيادة في الاستهلاك، وحسب الدراسات فان الطلب ارتفع منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن بنسبة ١٢٨٪ فيما زاد الإنتاج بنسبة ١٠٣٪ ما يعني ان الطلب يرتفع بصورة اكبر من ارتفاع الإنتاج.

وتأتي زيادة الطلب على الطاقة عبر تحسن أوضاع المواطن المعيشية وزيادة قدرته الشرائية التي أدت إلى اقتنائه العديد من الأجهزة الكهربائية وخاصة أجهزة التكييف والتي يتطلب تشغيلها استهلاك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية إضافة الى غياب ثقافة الترشيد لدى المواطن العراقي والتي ترسخت لديه لأسباب عديدة أهمها غياب استحصال الضرائب الحقيقية من قبل الدولة بسبب سوء تجهيزها للمواطن بالطاقة الكهربائية وتقصيرها في هذا الجانب.

ولا نريد أن نلقي باللوم على المواطن وحده في قضية زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية فهناك جهات أخرى ساهمت في زيادة الطلب منها المعامل والمنشئات الخاصة والمؤسسات والمصانع الحكومية التي يتم ربطها على الشبكة الوطنية خاصة إذا ما عرفنا بان هذه المؤسسات والمنشآت تشهد مع مرور الزمن توسعا في العمل وزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية بالتالي فان أية زيادة في تجهيز الطاقة تقابلها زيادة في الطلب على هذه الطاقة،الأمر الذي يجب ان ينتبه له المختصون لكي تكون توقعاتهم ووعودهم بتوفير الطاقة الكهربائية في فترة زمنية معينة وفق الزيادات في الطلب ونسب الانجاز في توفير الطاقة وكل ذلك ضمن خطط ستراتيجية مدروسة لأننا نسمع الكثير من الوعود بحل المشكلة في فترات زمنية مرت دون تحقيق ذلك ونعتقد إن الإخفاق بتطبيق الوعود الحكومية ترتبط بالكثير من الأسباب منها زيادة الطلب وتجاوزات المواطنين والمؤسسات على الشبكة الوطنية وعدم إيفاء الشركات في انجاز المحطات في وقتها المحدد وذلك لبيروقراطية العمل المؤسساتي في العراق إضافة الى الفساد المتفشي والذي يعطل الانجاز ويهدر المال العام.

وحسب المسؤولين فان الحلول النهائية لمشكلة الكهرباء لن تكون سريعة بل تحتاج الى سنتين على الأقل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والذي سيتحقق عندما يصل العراق الى إنتاج ما يقارب ١٤ ألف ميغا واط، وهي الحاجة الفعلية لحاجة العراق وبالتأكيد هي تسير نحو الزيادة كل عام والتي لا تستطيع الكوادر المتوفرة في العراق تأمينها دون الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية.

من هنا نجد أن قطاع الكهرباء في العراق يحتاج إلى استثمارات كبيرة من اجل مضاعفة القدرات التوليدية لسد الطلب المحلي من خلال إنشاء محطات توليد جديدة في عموم العراق، حيث تبلغ القدرة التوليدية للعراق اليوم ما يقارب الـ (٧٥٠٠) ميغا واط،وهي نصف الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية".

لذلك يرى البعض بان الحل الأمثل لازمة الكهرباء في العراق هي عبر الخصخصة ودعمها بالتشريعات والتسهيلات المناسبة لأنها ستضمن تقديم خدمات أفضل للمواطن مقابل المال الذي سيدفعه للمستثمر الذي سيزوده بالطاقة الكهربائية الكافية وبذلك نضمن خدمات جيدة مقابل ترشيد في الاستهلاك لان المواطن عندما يدفع ثمن الكهرباء التي يستهلكها سيضطر الى ترشيد الاستهلاك لنصل بالمواطن إلى ثقافة الترشيد وهي الثقافة الغائبة عن المجتمع العراقي لعقود طويلة.

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

الصين
أكبر اقتصاد في العالم في غضون خمس سنوات

إياد مهدي عباس

في الوقت الذي يتطلع العراق لبناء علاقات اقتصادية مع الدول المختلفة في محاولة للانفتاح على هذه الدول نجد من الضروري أن يستفيد العراق من تجارب الآخرين سيما البلدان التي مرت بظروف مشابهة للتجربة العراقية في بعض مراحلها.

وفي ظل التفاهمات والاتفاقيات التي ابرمها العراق مع دولة الصين الشعبية للمساهمة في إعمار العراق والدعوة الى دخول الشركات الصينية الى العراق نجد من المناسب ان نتعرف الى تجربة هذه الدولة الاقتصادية وكيف استطاعت تجاوز مراحلها الصعبة لتصل الى ما هي عليه اليوم ، حيث شهدت الصين وهي الدولة الأكثر سكانا في العالم مع أكثر من ١,٣٣٨ مليار نسمة نموا اقتصاديا سريعا في عام ١٩٤٩ ويعتقد الخبراء بان من أهم أسباب هذا النمو المتسارع في الاقتصاد الصيني هو سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج والتي طبقتها الحكومة عام ١٩٧٨.

ولقد حققت الصين معدلات كبيرة للنمو حيث بلغت أكثر من ٩٪ في عام ٢٠٠٣ وبلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني ١,٤ تريليون دولار أمريكي،محتلا المركز السادس في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

ومن الجدير بالذكر بان عملية الإصلاح في الاقتصاد الصيني لم تكن عملية سهلة وبدون تخطيط مسبق إنما جاءت بالتدخل المتواصل من قبل الدولة من اجل فرض ما تراه ضروريا من السياسات الاجتماعية بما فيها تلك التي كانت تتعارض مع مصالح المواطن الصيني في وقتها والتي أدت إلى توفير العمالة الرخيصة بشكل ضخم، نتيجة لتخلي الدولة عن الكوميونات الريفية وعن ملكية المشروعات خلال العقدين الماضيين. وبلغت هذه العمليات ذروتها بعد المجزرة الوحشية للطلاب والعمال في ميدان "تيانانمن" عام ١٩٨٩، التي كانت بمثابة رسالة للرأسمالية العالمية تعني أن الصين قادرة على قمع الطبقة العاملة.

في سبيل الاحتفاظ بنمو اقتصادي سريع، تدعم الدولة بقوة صادراتها وصناعاتها التصديرية مثل السيارات والصلب من خلال معاملات مالية تفضيلية. ولما كانت الأرض ملكا للدولة، تقوم الحكومة بطرد ساكنيها وتعويضهم لشق الطرق وإقامة مناطق صناعية ضخمة. وتنفق الدولة عشرات البلايين من الدولارات سنويا لشق الطرق السريعة وإقامة الموانئ ومحطات الطاقة وشبكات الاتصالات، لخلق البنية الأساسية اللازمة لجذب المستثمرين الأجانب،نتيجة لذلك، نمت الصناعة بشكل انفجاري.

فعلى سبيل المثال، كانت منطقة "شيئ تسين" الاقتصادية مجرد قرية للصيد في أوائل الثمانينيات، وفي عام ٢٠٠٦ أصبحت أكبر المراكز الصناعية في العالم، وبلغ عدد سكانها عشرة ملايين.

وبينما أصبحت الصين "ورشة" العالم، تقوم الحكومة الصينية بوظائف الشرطي على كافة المستويات لصالح المستثمرين الدوليين وتنحاز لهم الحكومة بشكل واضح. لما كانت الضرائب التي تدفعها الشركات هي المصدر الأساسي لدخل السلطات المحلية، أدت إلى نشوب منافسة ضارية بين المدن، والأقاليم والمقاطعات الصينية على جذب رأس المال الأجنبي ، وبذلك تجاوز نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي للبلاد ١٠٠٠ دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠٠٣.

وهكذا نجد أن الصين تشهد حاليا أوضاعا جيدة للاستثمار والاستهلاك. ففي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من ٥,٥ تريليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة ٤,٦ تريليون يوان صيني، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من ٨٥٠ مليار دولار أمريكي، محتلا المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية ٤٠٠ مليار دولار أمريكي محتلا المركز الثاني بعد اليابان فقط.

وبعد أكثر من عشرين سنة من الإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات، تحول الاقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق اشتراكي من حيث الأساس، وتشكل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ويستكمل بصورة تدريجية. وانسجاما مع ذلك، تستكمل القوانين واللوائح الصينية ويتوسع مدى انفتاح السوق الصينية على الخارج وتتحسن البيئة الاستثمارية باستمرار، وزد على ذلك، تجرى عملية إصلاح النظام النقدي بخطوات ثابتة. ووفر كل ذلك ضمانا ثابتا قويا لمواصلة نمو الاقتصاد الصيني.

ومع دخول القرن الجديد، طرحت الصين مفهوما يتمثل في التناسق بين الإنسان والطبيعة وتحقيق تنمية متوازنة بين الإنسان والمجتمع وبين المدن والأرياف وبين شرق الصين وغربها والانسجام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ويمكننا القول بان الصين اليوم تقوم بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهو القيام بدور مصنع العالم، حيث تصنع الصين معظم اللعب والأحذية وأيضا نسبة ضخمة من المنسوجات والأجهزة الكهربائية المنزلية. كما أصبحت مستهلكا رئيسيا للمواد الخام والطاقة. في ٢٠٠٤، أصبحت الصين تستهلك ٧,٤٪ الاستهلاك العالمي من النفط الخام، و٣١٪ من استهلاك الفحم، و٣٠ ٪من الحديد، و٢٧ ٪ من الصلب، و٢٥٪ من الألمنيوم، و٤٠٪ من الأسمنت.

الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تتولى أساسا عمليات التصنيع في الصين، مستفيدة من عمليات التصدير الضخمة. يرتبط ذلك بظاهرة اقتصادية أخرى، وهي إقبال التجار في الأسواق الغربية على السلع الصينية الرخيصة، خاصة في الولايات المتحدة. هؤلاء التجار الذين يمتلكون شبكات ضخمة للتسويق يوفرون قناة لترويج الإنتاج الهائل للسلع الصينية الرخيصة.

عموما المجتمع الدولي متفائل بشأن اقتصاد الصين. وهناك اتفاق في المجتمع الاقتصادي الدولي على أن الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٥٠ أو في وقت مبكر في عام ٢٠١٩. وتوقع صندوق النقد الدولي، وفقا لتوازن قوته الشرائية، بان يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم في غضون خمس سنوات من الآن.

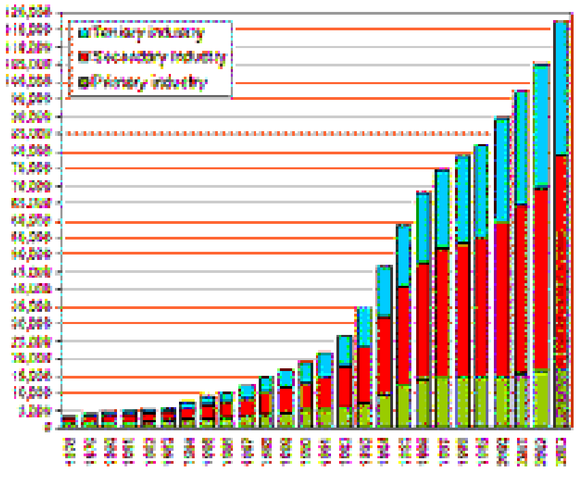

الاقتصادي | ...ة -الثلاثاء
2011

أثارت عملية حذف الاصفار التي أعلن عنها البنك المركزي العراقي ردود أفعال متباينة، حيث انقسمت الى فريقين الاول تحفظ على هذا الإجراء والثاني ساانده في ظل سياسة نقدية ساعية للجم جماح التضخم.

(المدى الاقتصادي) بحثت في حيثيات هذا الموضوع وتأثيراته الايجابية والسلبية على واقع الاقتصادي العراقي عبر التحقيق الآتي:

تحقيق / صابرين علي

حذف الأصفار..

ترشيق.. أم امتصاص للعملة ؟

البنك المركزي

قال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح:ان حذف الاصفار من العملة يدخل في اطار هيكلتها وضمن تسهيل الاجراءات النقدية لان وجود هذه الاصفار قد اضاف الكثير من التدهور و التضخم الكبيرين على واقع العملة و التعامل بها.

واضاف صالح:ان النظام النقدي في العراق اصبح معقدا بوجود الكتلة النقدية الهائلة، فان عملية حذف الاصفار تعيد ما تم اتلافه منها و التقليل من حجمها، وفي الوقت الحاضر تقوم غالبية الشعوب التي تعرضت الى صراعات اقتصادية بإصلاحات عدة ويدخل موضوع تغيير العملة ضمن هذه الاصلاحات وباشكال وفئات واحجام جديدة اما العراق فهو بحاجة الى هذا التغيير بسبب ماوصل اليه من صراعات خلال الحقبات الماضية من الزمن حتى يتمكن من احداث تغييرات على العملة من جهة و التقليل من الكتلة النقدية من جهة اخرى مع الحفاظ على قيمتها النقدية فان الدينار الواحد يساوي ألف ديناراً.

وتابع صالح:ان المتعاملين بالعملات الكبيرة منها تعاملات المصارف مع بعضها من جهة وتعاملها مع البنك من جهة اخرى هم اعلم بالتعقيدات التي تمر بها العملة بسبب كبر حجم الكتلة النقدية التي وصلت اليها في الوقت الحاضر حيث انها بحاجة الى ان تكون هناك تغييرات بالفئات التي وصلت احجامها الى الترليونات ويعد هذا الامر تضخما يقع على عاتق التعاملات النقدية لانه يشكل تعقيدات عدة في مجال المدفوعات.

وبين صالح ان ترشيق العملة يعيد من توازنها ويجد نظاما يعمل على تصحيح الاقتصاد النقدي وضمن تسهيل الاجراءات النقدية لان وجود هذه الاصفار قد اضاف الكثير من التدهور و التضخم الكبيرين على واقع العملة و التعامل بها.

واضاف صالح:ان النظام النقدي في العراق اصبح معقدا بوجود الكتلة النقدية الهائلة، فان عملية حذف الاصفار تعيد ما تم اتلافه منها و التقليل من حجمها، وفي الوقت الحاضر تقوم غالبية الشعوب التي تعرضت الى صراعات اقتصادية بإصلاحات عدة ويدخل موضوع تغيير العملة ضمن هذه الاصلاحات وباشكال وفئات واحجام جديدة اما العراق فهو بحاجة الى هذا التغيير بسبب ماوصل اليه من صراعات خلال الحقبات الماضية من الزمن حتى يتمكن من احداث تغييرات على العملة من جهة و التقليل من الكتلة النقدية من جهة اخرى مع الحفاظ على قيمتها النقدية فان الدينار الواحد يساوي ألف ديناراً.

وتابع صالح:ان المتعاملين بالعملات الكبيرة منها تعاملات المصارف مع بعضها من جهة وتعاملها مع البنك من جهة اخرى هم اعلم بالتعقيدات التي تمر بها العملة بسبب كبر حجم الكتلة النقدية التي وصلت اليها في الوقت الحاضر حيث انها بحاجة الى ان تكون هناك تغييرات بالفئات التي وصلت احجامها الى الترليونات ويعد هذا الامر تضخما يقع على عاتق التعاملات النقدية لانه يشكل تعقيدات عدة في مجال المدفوعات.

وبين صالح ان ترشيق العملة يعيد من توازنها ويجد نظاما يعمل على تصحيح الاقتصاد النقدي وضمن تسهيل الاجراءات النقدية لان وجود هذه الاصفار قد اضاف الكثير من التدهور و التضخم الكبيرين على واقع العملة و التعامل بها.

واضاف صالح:ان النظام النقدي في العراق اصبح معقدا بوجود الكتلة النقدية الهائلة، فان عملية حذف الاصفار تعيد ما تم اتلافه منها و التقليل من حجمها، وفي الوقت الحاضر تقوم غالبية الشعوب التي تعرضت الى صراعات اقتصادية بإصلاحات عدة ويدخل موضوع تغيير العملة ضمن هذه الاصلاحات وباشكال وفئات واحجام جديدة اما العراق فهو بحاجة الى هذا التغيير بسبب ماوصل اليه من صراعات خلال الحقبات الماضية من الزمن حتى يتمكن من احداث تغييرات على العملة من جهة و التقليل من الكتلة النقدية من جهة اخرى مع الحفاظ على قيمتها النقدية فان الدينار الواحد يساوي ألف ديناراً.

وتابع صالح:ان المتعاملين بالعملات الكبيرة منها تعاملات المصارف مع بعضها من جهة وتعاملها مع البنك من جهة اخرى هم اعلم بالتعقيدات التي تمر بها العملة بسبب كبر حجم الكتلة النقدية التي وصلت اليها في الوقت الحاضر حيث انها بحاجة الى ان تكون هناك تغييرات بالفئات التي وصلت احجامها الى الترليونات ويعد هذا الامر تضخما يقع على عاتق التعاملات النقدية لانه

مكمل للنمو الاقتصادي:

قال الخبير الاقتصادي سالم البياتي: إن موضوع حذف الاصفار من العملة يعد من الحلول المطروحة للجوانب الأكاديمية المعالجة للتضخم الاقتصادي، حيث ان هذا الموضوع جزء من حل الأزمات الاقتصادية وهذا مانجده في بعض الدول التي قامت بتغيير العملة او حذف الأصفار منها أضافت هذا الموضوع الى جانب اصلاحات اقتصادية اخرى حيث يشكل امراً مكملاً للنمو الاقتصادي في البلدان التي تمر بحالة من التقدم.

وأضاف البياتي: ان حذف الاصفار بحاجة الى اتباع سياسة نقدية منظمة الامر الذي يقينا من الكثير من المشاكل التي يمكن ان نقع فيها في ما لو تم تغييرها لان الغرض من هذا الموضوع تحقيق جدوى الاقتصادية فاذا لم تحقق هذه الفائدة الامر الذي سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد وهذا الامر بحاجة الى ان يكون هناك ترتيب في كل ما يخص هذا الموضوع.

خفض الكتلة النقدية

قال الخبير المالي هلال الطعان: إن مايخص اضافة اصفار جديدة في العملة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في الوقت الذي كان يعاني العراق من وجود حالة من التضخم المالي والنقدي ووجود حالة تزوير فيها الامر الذي ادى بالحكومات المتعاقبة إلى تغييرها وتشكيل لجنة بهذا الشأن.

وأضاف الطعان: ان حذف الاصفار من العملة يؤدي الى سهولة تعامل المواطن فان الكتلة النقدية سوف تهبط من ٢٥٠٠ الى ١٥ مليار دينار اي مايعادل ٣٪ من نسبة التضخم الامر الذي يعمل على انعاش الاقتصاد العراقي بصورة عامة وهناك نظرة تفاعلية من قبل الخبراء والمهتمين بهذا الشأن والمؤيدين لمشروع حذف الاصفار على اعتبار ان هذا الموضوع له انعكاسات ايجابية على الواقع الاقتصادي حيث انه يؤدي الى رفع القدرة الشرائية ودخول العراق في الاسواق العالمية فهناك نظرة عامة عن الدول التي تقوم بزيادة الاصفار في العملة الامر الذي يؤشر الى وجود حالة من التخلخل الاقتصادي في البلد المعني اما في حال حذفها الامر الذي يعكس وجود حالة من التحسن الاقتصادي فيها.

عمليات حسابية:

قال الباحث الاقتصادي من الجامعة المستنصرية عمرو هشام: إن حذف الاصفار تقع في اطار العمليات الحسابية فقط حيث انها تخص الارقام والتغيير الشكلي لها فهي احدى عمليات الاصلاح النقدي وهذا ما تم العمل في الكثير من الدول التي تطورت اقتصادياً وينطبق الامر على الكثير من الدول المجاورة كتركيا وروسيا الاتحادية وغيرها.

واضاف هشام: هناك تخوف من هذه العملية لانها تؤدي الى وجود حالة من التلاعب لدى بعض التجار كاستخدام العملة القديمة وعدم قبولهم بالتعامل في العملة الجديدة مؤكداً ضرورة ان يكون هناك وقت لتعود المواطن على

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء
(26) تموز 2011

العملة الجديدة وانسحاب العملة النقدية خلال هذه الوقت لكي تحل محلها وعلى اساس الطرح التدريجي لها في الاسواق.

وتابع هشام:ان هذا الموضوع له اهمية وجدوى اقتصادية تعمل على اصلاح التعامل النقدي والمالي واضافة الى اهيتها الشكلية والمعنوية.

وبيّن هشام ان كثيرا من التجار يميلون في اغلب الاحيان الى حمل عملة الدولار لانهم يتعاملون عادة مع اموال كبيرة، حيث ان عملية حذف الاصفار تجعل امكانية التعامل بها من قبلهم سهلة

رفع القدرة الشرائية:

قال الدكتور نبيل جعفر من جامعة البصرة:ان حذف الاصفار يدخل في اطار هيكلة الاقتصاد العراقي التي اوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث ان الغاية الاساسية من هذا الموضوع تكمن في تقليص حجم الكتلة النقدية في التعاملات المالية لدى الاسواق والمعاملات والافراد في الدينار العراقي.

وأضاف جعفر تعد هذه الخطوة من الخطوات الايجابية تجاه الاقتصاد حيث انها لم تكن جديدة على الواقع الدولي والاقليمي وتم تغييرها في الكثير من الدول وتشكل خطوة ايجابية نحو التقدم الاقتصادي لتلك الدول.

وتابع جعفر ان فكرة حذف الاصفار لا تشكل اي خطر على العملة النقدية اوارتفاع الاسعار في ما لوتم التعامل مع هذا الموضوع بشكل منظم، وهي مسألة شكلية ولكنها تحتوى على افكار اقتصادية من شأنها خفض الكتلة النقدية وتسهيل عمليات استخدامها بدلاً من استخدام العملات الاخرى من قبل بعض التجار.

وبين جعفر ان هذا الموضوع من شأنه ان يعمل على رفع القدرة الشرائية للافراد، حيث انها سوف تؤدي الى التعامل بالعملة العراقية ويرفع من قيمة العملة النقدية تجاه الدولار والعملات الاخرى لان مثل هذا الموضوع يعمل على زيادة الثقة بها من قبل المتعاملين بها سواء كانوا محليين او اجانب.

عمليات إدارية:

قال الدكتور حازم عبد الحميد النعيمي من الجامعة المستنصرية:تعد عملية تغيير العملة وحذف الاصفار منها من الامور التي تدخل في اطار التعاملات الادارية اكثر من غيرها، و لها اهمية حسابية مؤثرة اتجاه التعاملات الاقتصادية والانتاجية على حد سواء نحو الامام.

وتابع النعيمي: ان هذه المسألة لا تمثل اي خطر اتجاه التأثير على السوق او الاسعار والقدرة الشرائية بل على العكس انها تزيد من القدرة الشرائية للسلع والتعاملات للدينار العراقي.

وبين النعيمي ان تغيير العملة يعد من المسائل الرقمية التي يتم فيها تغيير العملة في الارقام فقط، اما التخوف والانعكاسات السلبية منها يدخل في امور الغش والتلاعب من قبل بعض الافراد والتجار كعدم التعامل بها ورفع الاسعار بسبب عدم ادراك الناس لها وبالنتيجة يبقى هذا الموضوع مؤقتا ويمكن ان يأخذ مجراه في معالجته من قبل الجهات المعنية والمختصة بهذا الشأن.

ارتفاع الأسعار:

قال الخبير محمود شاكر الربيعي: ان تغيير العملة سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار للسلع والخدمات مع البدء بتغييرها، لان هذا الموضوع مرتبط بالعملة التداولية للافراد والسوق حيث انها لا تعني اعادة هيكلة العملة او التقليل من قيمتها النقدية.

واضاف الربيعي: ان مشكلة المصارف في موضوع تغيير العملة سوف تنحصر في عدم ايداع الناس اموالهم فيها، فان الغالبية العظمى تجهل اهمية المصارف ودورها في حفظ الاموال وزيادتها، وان الملايين من الاموال يتم حفظها داخل المنازل، حيث ان امكانية وصول الاموال الى المصارف ضئيلة جداً فلا يمكن للمصرف استقطاب رؤوس الاموال الكبيرة مما يكون نقطة سلبية في اتجاه تغيير العملة.

وتابع: ان تغيير العملة لها عامل نفسي ايجابي، حيث يشعر المواطن بكبر حجم الدينار مما يزيد من القدرة الشرائية لها بالاضافة الى ان الدينار العراقي سوف تكون له اهمية وقيمة مالية لدى المستثمرين وذلك من خلال ثبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الامريكي حيث يكون حساب المعدات والخدمات التي يمكن ان تستخدم على ارض الواقع الاستثماري بشكل ارخص مما يهيئ بيئة استثمارية ملائمة للاستثمار.

وبين الربيعي ان هذا الموضوع سوف يتعرض في بداية الامر الى الارباك مؤكداً ضرورة تكوين قاعدة رصينة قبل البدء بهذه العملية لتلافي التضخم الذي وقع في السابق عندما تم تغيير العملة فالبنك المركزي يجب ان يلم بكافة الامور المتعلقة بهذا الجانب قبل القيام بأية خطوة.

حدوث فجوه اقتصادية:

قالت الباحثة الاقتصادية من مركز بحوث السوق منى الموسوي: ان تطبيق هذا الموضوع في بعض الدول لا يعني بالضرورة نجاحه او ضرورة القيام به على ارض الواقع فان هذا الموضوع يشمل في طياته مؤشرات قد تقع على عاتق العملة النقدية من خلال القدرة الشرائية حيث يمكن ان يتأثر السوق بهذه العملية بالاضافة الى امكانية حدوث ارتفاع في الاسعار فان الاسواق عادةً تتأثر بقوى العرض والطلب فان حدوث فجوة اقتصادية بهذا الامر قد يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية نحن في غنى عنها في الوقت الذي يعمل الجميع لرفع من مستوى المعيشة للمواطن.

واضافت الموسوي: ان الموضوع بحاجة الى دقة وتنظيم قبل الوقوع باي خطأ محتمل من جراء تغيير العملة وفي الواقع إن هذا الموضوع يعد مطلباً ولكن ليس في الوقت الحالي لان تطبيقه بحاجة الى إمكانات متنوعة من قبل البنك المركزي وتهيئة واستعداد وتقبل المواطن واستيعابه للعملة الجديدة.

ثبات سعر الصرف للدولار:

قال الكاتب والباحث الاقتصادي علي الفكيكي: ان تغيير العملة تقوم بخدمة الاعمال الادارية وتسهل من عملية نقل العملة من مكان الى اخر من خلال تغيير الكتلة النقدية لها، اما الفرق الحاصل بين العملتين هو الحجم والسهولة بالتنقل اما النتيجة واحدة فان القيمة سوف تبقى على حالها وليس له اي تأثير ايجابي او سلبي على الواقع الاقتصادي للعملة اوعلى مشهد الاسعار ويعد هذا الموضوع عملية اصلاحية لها وما يشكل من خدع للبصر فان الرواتب والاجور سوف تبقى على حالها وبثبات القيمة نفسها.

واضاف الفكيكي: ان الدينار العراقي مرتبط بالدولار الامريكي ، وان تغيير العملة سوف يخلق حالة من التشابه بينهما مع ثبات سعر الصرف الامر الذي يزيد من مخاوف المستثمرين.

وتابع الفكيكي:ان الواقع الاقتصادي العراقي مر في السابق بتغيير العملة وتم تجاوزه على رغم من قلة وعي المواطن بهذا الموضوع اما في الوقت الحاضر فان امكانية تطبيقه قد تكون بشكل اسهل بسبب انتشار الوعي المالي لدى الغالبية العظمى من المواطنين حيث ان انطلاق مثل هذا الموضوع ونجاحه بشكل مباشر يعتمد على قرارات البنك المركزي.

خبير لـ (المدى الاقتصادي):

نكوص القطاع الصناعي وراء ظاهرة الإغراق السلعي

باحث وأكاديمي ناشط في التأليف الاقتصادي، لم تقتصر مؤلفاته على قطاع اقتصادي بعينه، بل تناول معظم القطاعات الاقتصادية في البحث والتأليف، يعمل الان تدريسياً في جامعة بغداد.
(المدى الاقتصادي) حاورت الباحث سالم البياتي عن مسببات ظواهر ملازمة للمشهد الاقتصادي، فكانت إجاباته مسايرة لمعطيات الواقع، ومعبرة عن هواجس الجمهور.

حوار/ ليث محمد رضا

ما قولكم في مشهد الإغراق السلعي الذي تعج به سوقنا المحلية؟

.إن السوق العراقية منذ العقوبات الاقتصادية ابان تسعينيات القرن الماضي ولغاية عام ٢٠٠٣ حصل نكوص في كافة القطاعات وبما ان البلد في حاجة فلا بد من استيراد الا ان هذا الاستيراد لم يخضع لاسس معينة لكنه كان رهن الانفلات في الحدود والانتشار في السوق ودخلت انواع وبضائع وظهر العديد من التجار بمختلف المستويات بمقابل وجود دول اقليمية ودولية لاتريد للصناعة الوطنية ان تنهض، فعملت على اغراق السوق العراقية ببضائعها، كما ان القدرة الشرائية والثقافة الاستهلاكية المتدنية للمواطن تجعله يتجه الى السلع الرديئة لرخص ثمنها لكنه لايعلم انها تشكل عبئا عليه في عديد من الجوانب بما فيها الجانب الصحي، بوجود عنصر الغش إضافة الى القوى التي تساعد وتسمح وتستفيد.
اما المعالجة فتكمن في الروح الوطنية للبناء الاقتصادي وان اغراق السوق بالسلع الاجنبية قد يكون في بعض الدول اغراقاً مؤقتاً لكن في الحالة العراقية ثمة اسبابا متنوعة الكثير منها مقصودة لاغراق السوق المحلية بالسلع بشكل عام والسلع الرديئة بشكل خاص من خلال استغلال طبيعة الحدود و الرقابة و الدولة و المواطن، فالسلعة ذات الجودة العالية في اليابان قد تكون غالية السعر لكن عمرها اطول، ونحتاج الى جهد مركب لكي ننهض و تجاوز المناطقية والاعتبارات الضيقة.

ما تعليقكم على مشهد الطاقة؟

.إن وجود بنى ارتكازية وتفعيل الصناعة والزراعة تحتاج الى منظومة من العوامل التي تحقق ذلك ويعد موضوع الطاقة بكل انواعها واشكالها من اهم عوامل التنمية الاقتصادية وان أي تعثر في احد العوامل يؤدي الى ارتفاع التكاليف والتحديات وعرقلة التنمية وبالتالي فعندما يتعثر توفير الطاقة الكهربائية تحديداً والتي هي اساس تسيير عجلة الصناعات فهذا تحديا لمجمل العملية التنمية الوطنية سيما وان البلاد مستهدفة من اطراف لا تريد ان تقوم لها قائمة صناعية وهذا نجده واضحاً في قول جيمس بيكر "سنعيدكم الى ماقبل الصناعة واعتقد ان مشكلتنا العراقية تتميز بالعديد من المداخل الى ان مشكلة الطاقة تمثل الحلقة الأوسع.
ولا نلمس نشاطاً حقيقياً وجاداً لحل مشكلة الطاقة من قبل الحكومة التي ينبغي ان تسيطر على الفساد وتوجد خطة تنموية حقيقية لرفع مستوى الطاقة وثمة تعاون حقيقي وليس شكليا لتكتسب الدولة العراقية شخصيتها الحقيقية وتكون ذا مكانة بين الدول.
ان وزارة الكهرباء لا تزال عاجزة عن توفير الحد الادنى من الطاقة حتى على مستوى المواطن والاستهلاك المنزلي والمعوقات كثيرة بما فيها عدم وجود رغبة بالعمل الجاد وعدم وجود خطة حقيقية للاستثمار وكان الأولى بوزارة الكهرباء بدل كل تلك الأموال الطائلة التي صرفت دون جدوى جلب مؤسسات بديلة ولو كان ذلك لاستطاعوا أن يعالجوا نسبة كبيرة من المشكلة.
والآن للأسف لا يتوقع نهوض قريب للكهرباء لان التخصيصات في هذا المجال لا توظف بالشكل الصحيح.
ووزارة الكهرباء لا تزال تعمل بهيكلية الهيئة والكثير من ملاكاتها غير مؤهلة وتعرضت لهزات من الفساد، وعلى الوزارة ان تلجأ الى اسلوب جديد يعتمد على شركات أجنبية رصينة ويتجاوز الاعتبارات البيروقراطية المعرقلة وفي كل الاحوال الاموال تخصص لكن التبرير مهم والفشل في ملف الكهرباء تحديداً ينعكس على المواطن ويؤدي الى احباطه وربما لجوئه إلى الاحتجاج.

كيف ترون عمل المصارف الخاصة وهل يتناسب ذلك العمل مع احتياجات الاقتصاد الوطني؟

.المؤسسة المصرفية في العراق لم تواكب التطور على المستوى العالمي ولا تزال حبيسة الإدارة الحكومية ولم تنشأ لدينا مصارف تستجيب للتطور المصرفي الذي هو يمثل التطور الاقتصادي، والتعدد الموجود في المؤسسة المصرفية لم يكن نتيجة لتطور طبيعي في الاقتصاد العراقي وبعض المصارف تفتقر لشروط المتانة ونرى أنها تنهار بسهولة وبعضها تخضع الى غسيل الاموال فالمصارف الخاصة هي جزء من الحالة المشوهة في الاقتصاد الوطني.
اما المصارف الحكومية غير متطورة، ولو كان ثمة سياسات نقدية ومالية رصينة لانتظمت المؤسسات لذلك وفي ذلك الحين ستكون جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص تصب في برامج التنمية والان الحكومة تتحدث عن اقتصاد السوق لكنها توسع من وزاراتها وتتوسع في التعيينات وهي تريد ان تخلق للقطاع الخاص دوراً لكن الفرص المتاحة للقطاع الخاص اما غير صحيحة او تخضع للابتزاز.

ما تأثير حذف الأصفار على الاقتصاد؟

.هنالك حلول اقتصادية قد تنجح في بعض البلدان ولكن لا تنجح في بلدان أخرى فالسبب ان اقتصاديات تلك الدول كالبرازيل وقد تكون مقومات الشعب والاقتصاد والقاعدة الصناعية وطبيعة المشكلة عندما جاءوا بمشكلة حذف الاصفار ساهمت في حل مشكلة التضخم لكن نحن في العراق اذا ما حذفنا ونحن لا نمتلك قاعدة صناعية ولا قاعدة زراعية ولا خدمية وليس لدينا من قطاع انتاجي يعمل وليست لدينا موارد نحن نقوم بخلقها ونحن نعتمد على الريع النفطي، وحذف الأصفار في ظل الظروف الحالية لا يغير شيئا فالقيمة ستبقى كما هي مع اختلاف المسميات وهي شكلية واعلامية قد تخلق نوعا من الطمأنينة الى حد ما لكن ارتفاع المعنويات اذا لم يرافقه انجاز حقيقي قد يسبب احباطا ومشكلة كبيرة.
وهكذا نستطيع استخدامه ويشاركنا في عملية التنمية ويساعدنا في تجاوز ازماتنا.

كيف ننهض بالواقع السياحي؟

.نحن لا نمتلك وعياً سياحياً واضحاً لا لدى المسؤول ولا المواطن ومن يريد بناء السياحة في أي بلد عليه ان يخلق وعياً فأساس القيادات المشرفة على السياحة في البلد هي غير متخصصة، وبالتالي ليس لديها وعيا، ان هذا القطاع هو ثروة هائلة فيما لو استغلت سيما في البلدان ذو الاثار والاماكن الدينية فالسياحة ومنذ زمن بعيد هي ليست في المستوى المطلوب واضيفت لها تراكمات ٢٠٠٣ وانا اعتقد ان الدولة اذا ارادت النهوض فعليها الاهتمام بالقطاع السياحي و القطاعين الزراعي و الصناعي وفق إستراتيجية تخرج الوزارة من الموضوع لان بقاء الموضوع رهن الوزارة يدخلها في الاليات و التعقيد وتحيلها لهيئة مستقلة ترتبط بمنظمات عالمية وتعمل بطلاقة لتخرج عن النمط الاداري الحكومي المعقد.

ألا ترون النظرة الساندة عن الخصخصة واقتصاد السوق سطحية باعتبار ان الدول هي مالكة اكبر رأس مال؟

.الدولة ومنذ تأسيسها كانت راعية وحاضنة واستمر هذا المفهوم وبعد ٢٠٠٣ ومن اجل التماشي مع الاقتصاد العالمي تم إطلاق مفهوم اقتصاد السوق دون الاخذ بأسبابه ودون التدرج وكان الاولى ان يتم العمل بما يعرف بالإحلال في ان تقوم الدولة بتنمية مشاريع ثم تنسحب تدريجياً كما في النموذج الياباني من خلال تنمية قطاع خاص وعندما نتحدث عن الخصخصة أكيد لا نقصد بيع كل شيء، في اليابان تتم خصخصة شركات رصينة قامت الدولة بإنضاجها وتسليمها الى القطاع الخاص، والدولة تبقى قبان لموازنة العملية الاقتصادية.
وهناك من لا يريد الخصخصة من القيادات البيروقراطية خوفاً على مواقعهم وهنالك من يريدها لكي يشتري المشروع والرؤية معقدة وتحتاج الى عمل الخبراء دون ضغوطات سياسية.

ما رأيكم بالاستثمار في مجال التعليم؟

.النظام التعليمي لدينا ما زال يسير في خطا تقليدية وانا ادعو الى تطوير كما هو الحال في الاردن مثلاً حيث نرى النظام التعليمي هو قطاع خاص لكن مسيطرا عليه بشكل جيد وتجد ان الجامعة الاهلية اكثر قوة ورصانة من الحكومية ولديهم انظمة تعليمية تتيح الدراسة في أي وقت فتعليم متطور وغير تقليدي، لكن في العراق لدينا جامعات اهلية يقوم بفتحها من هب ودب وبالتالي يتخرج طلبة غير مؤهلين بشكل جيد ليلتحقون بجيش العاطلين.

هل نمتلك حماية للمستهلك؟

.المستهلك ما زال الطرف الأضعف في معادلة السوق واخطر شيء في العراق ان المستهلك لا يعرف على من يشتكي وأين يشتكي كما وليس في وعي القيادات الحكومية شيء عن حقوق المستهلك للاسف وهذه مشكلة كبيرة فعندما نريد خلق جمعية لحماية المستهلك يعتقد البعض انها شيء ترفي او غير مهم لكنها في اوروبا تمثل جماعات ضغط تهاب مهنياً وعندما تصدر أي منشور ضد منتج تخسر الشركة المنتجة لتلك السلعة.

الاقتصادي | العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

المولدات الكهربائية الأهلية .. مرة أخرى

ستار الوادي

عندما عجزت الحكومة بكافة مؤسساتها العملاقة الأصيل منها والساند وبتخصيصاتها المليونية من الدولارات هي ومن معها من الدول المانحة والساندة والمشرفة كأمريكا،عن توفير ولو ومضة كهربائية على وزن ومضة شعرية للمواطن ولو بالحدود الدنيا المتفق عليها عالمياً التي لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة. و بعد أن وصل المواطن الى حالة التذمر والملل واليأس وثم القنوط من رحمة الحكومة بتجهيز الكهرباء. استسلم الناس استسلاماً كلياً ورفعوا الراية البيضاء لأصحاب المولدات الأهلية وتصاعد فيض الجشع والاستغلال في نفوس ملاكي المولدات الكهربائية. تحرك ضمير الحكومة انطلاقاً من الاحساس بمسؤولياتها اتجاه المواطن كما تدعي بتقديم أفضل الخدمات العامة وعلى رأسها الكهرباء للتخفيف عن كاهله المتعب اصلا من الكهرباء وغيرها. وبعد جهد جهيد وتفكير عميق وقرار سديد اعتباطي غير علمي توصلت الى صيغة قرار فوري مفروض غير مدروس وبدون أي عناء لدراسة معضلة الكهرباء لاستنتاج المسالك والخيارات الافضل لحل هذه المعضلة التي بات مستحيلة واصبحت أمنية في عقل وقلب كل مواطن ويتطلع لليوم الذي تتحقق فيه هذه الامنية. بأن لابد للحكومة أن تتدخل على خط الكهرباء الأهلية لا لمد خطوط منها الى المنطقة الخضراء لأنهم غير محتاجين لها بل لإمداد مولدتها بالوقود شريان الكهرباء وعصبها الاساسي متمثلة بمادتين (كاز أويل والدهون) ولمدة ثلاثة أشهر غير قابلة للتمديد او التجديد مجاناً قربة لوجه الله تعالى وبثواب الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب الأحياء منهم والأموات وخاصة شهداء سلك الكهرباء الذين سقطوا في البصرة والمحافظات الأخرى بالتظاهرات المكهربة والقاتلة بالعصي الكهربائية للقوات الأمنية. ولكن انعكست إمدادات الأجر والثواب من الحسنات الى السيئات على الحكومة والمواطن على حد سواء. مع العرض ان التدخل جاء بعد أن تمكن المواطن واصحاب المولدات من اقامة شراكة كهربائية بإطار اقتصادي مرن ومدروس من جانب اصحاب المولدات بدقة وعناية يهدف الى زيادة في مدخولات المالك النقدية وانقاص هائل بمدخولات المستهلك المادية. بالرغم من أن المعادلة غير عادلة ومنصفة ولم يكن فيها تكافؤ بين الطرفين فقد قبلها المواطن على مضض منطلقاً من مقولة للضرورات أحكام. وهذه الشراكة أخذت صيغة الاستقرار النسبي. وقد بنيت هذه الشراكة على الاركان الاستقلالية والحاجة الاستهلاكية للمواطن وتنطلق من اسس موضوعية هي موقع المنطقة والمستوى المعيشي وطول وقصر فصول السنة ومعدلات ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة ومدى توفر الوقود من عدمه ومستوى ارتفاع وانخفاض اسعارها حسب الازمات ومدى توفر قطع الغيار للمولدات حسب مناشئها واسعارها. يضاف الى ذلك أن الكهرباء الأهلية لم تكن جامدة بل تتحرك بابتكار خطوط جديدة تحمل مواصفات تختلف عن الاعتيادية ومنها الخط الليلي وهذا له سعر، والخط الذهبي وهذا أيضاً سعره ذهبي مثله، وانطلاقا من هذه الاركان والاسس جرى تحديد السعر للأمبير الواحد وانحصاره بين ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ الف ويزيد الى ما لا نهاية وعلى هذا شهد سوق الكهرباء الاهلية بمولدتها النفاثة التي لوثت البيئة والسكان في العراق الاستقرار غير التام واخذت صفة الثبات والنمو الافقي توسعاً. وهنا جاء التدخل الحكومي بقوة بهذا المشروع الحيوي والمهم جداً خاصة في فصل الصيف الحار جدا للوهلة الاولى نقول حسناً فعلت الحكومة وبالتأكيد قراراها جاء عن دراسة مستفيضة وحلول ناجحة لهذه المعضلة. ولكن ما أن تكشفنا حيثيات القرار ونتائجه أنصاب المواطن بخيبة الامل والانكسار لان لا الكهرباء الوطنية موجودة ولم يحافظ على الكهرباء الاهلية التي توفرت له بشق الانفس. وأتوقع ان التدخل الحكومي غير الموفق جاء للتغطية على العجز والفشل الحكومي بتوفير الكهرباء وعلى الوعود الكاذبة وكذلك للتستر على مستوى الفساد المالي والاداري النافذ في تلك المؤسسات التي تأكل نصف ميزانية العراق سنوياً

والامر الثاني أرادت أن تسجل نجاحاً لها في توفير الكهرباء لكن هذه المرة عن طريق الكهرباء الاهلية وذلك بطريقة اعطاء الوقود لأصحاب المولدات مجاناً وعدم تقديم التسهيلات اللازمة بالتحميل والنقل من والى المولدات يرافقها تعامل الدوائر المسؤولة بمزاجية وروتين وبيروقراطية ادارية عالية تعرقل عملية استلام الوقود بصورة سهلة وسلسة وهذا يعقد مشهد المراجعة مما يدفع اصحاب المولدات الاهلية الى سلوك وطرق غير شرعية بالحصول على الوقود قبل غيره ومنها الرشوة. وهنا لابد من الاشارة الى غياب منظومة التنسيق والتعاون بتطبيق نظام المناوبة بين الكهرباء الوطنية والاهلية لنضمن توفرها بالتناوب لأطول فترة ممكنة للمواطن وللتقليل من عملية استهلاك المولدات الاهلية والمحطات الحكومية التي بعكسها ستتوقف عن العمل مما يحرم المواطن من حقه في الحصول على الكهرباء ويمكن ان يتم هذا وفق برنامج وجدول متفق عليه حسب المناطق وهذه الاشكالية ظهرت في ثاني يوم من صدور القرار بان اغلب المولدات الأهلية تعطلت لانها تعمل ١٢ ساعة دفعة واحدة وهذا غير ممكن فنياً لان هناك غيابا شبه تام للكهرباء الوطنية في مختلف المناطق. ومن المؤشرات السلبية هو ارتفاع سعر اللتر الواحد لمادة الكاز في السوق السوداء اكثر من ضعف ما كان عليه،مما اثر تأثيرا كبيرا جداً على اصحاب المعامل والمصانع والشركات الاهلية في القطاع الخاص التي تعتمد على هذه المادة في إدارة مصالحها،مما انعكس سلباً على اسعار منتجات القطاع الخاص ارتفاعاً. مما سيثقل كاهل المواطن ويزيد من معاناة القطاع الخاص المتردد في العمل والاستثمار اصلاً. وانسحب كذلك على اجور النقل العام للقطاع الخاص وهنالك مؤشرات ايضاً بظهور مولدات وهمية لغرض استلام مادة الكاز وبيعها في السوق السوداء. وهنالك تلكؤ واضح من اصحاب المولدات بعدم الذهاب لاستلام الوقود لدوافع شخصية وانعدام روح التعاون والتضحية لوجود ضغوط من جهات سياسية لا تريد للقرار النجاح او لعدم اقتناعهم بالتسعيرة الحكومية للأمبير (٧٠٠٠) لان هذا لا يتناسب مع ارتفاع الاسعار بالنسبة للأدوات الاحتياطية ومستوى المعيشة الحالي واحياناً يجري تعليل التلكؤ لعدم توفر السيارات الحوضية الاختصاصية وارتفاع اجور النقل في القطاع الخاص. اما الخطوة الاخيرة التي اقدم عليها قسم من الحكومات المحلية بإعطاء مبالغ الكاز المخصص للمولدات نقداً لاصحابها وهذا سيفتح باب الفساد على مصرعيه. اولاً سيشجع على تهريب مادة الكاز من المحطات الحكومية وانتعاش السوق السوداء مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار والمضاربات وتصبح المبالغ غير كافية مما يدفع اصحاب المولدات الى مطالبة الحكومة بدفع الفروقات بين فترة واخرى. ناهيك عن الاجراء التعسفي بحق الذين لم يطبقوا القرار بازالة مولداتهم وايقافها عن العمل او ايداع اصحاب المولدات بالسجون بتهمة المادة ١/٤ أرهاب كهربائي. وبما أن القرار جاء من فوق الى الاسفل عكس كل القرارات في العالم التي غالباً ما تنطلق من القاعدة الى القيادة لكي تصدر على شكل قرار ملزم. كان الأولى بالحكومة بل يجب عليها قبل استصدار هكذا قرار ان تبدأ بدراسة مستفيضة للمعضلة من خلال اجتماعات ولقاءات مكثفة وحسب المناطق مع اصحاب المولدات والمجالس البلدية ومجالس المحافظات والمحافظين ومسؤولي الطاقة في كل محافظة يعاضدها جهد شعبي متمثل بمنظمات المجتمع المدني ومجالس الاسناد لغرض التوصل الى افضل السبل لإنجاح هذا القرار وقبل فصل الصيف بمدة كافية. والامر الذي أرادته الحكومة حسنة لها هو التقرب من المواطن الذي اصبح يبتعد عنها كثيراً لسوء ادارة البلد بكل مرافقه وأرادت ان تتقرب عليه بمجانية الوقود وانخفاض سعر الامبير وإثارة الارتياح في نفسه بواسطة البرودة الاهلية التي تجعله ينام قرير العين راقداً بهدوء تام حتى يستيقظ مبكرا وبكامل قواه البدنية والعقلية ليشارك بفعالية عالية في بناء واعمار العراق ولكن كل ما ارادته الحكومة ان يكون حسنة لها انقلب ضدها أي بمعنى ان السحر انقلب على الساحر لا لشيء وانما لأن الحكومة لم تكن صاحبة قرار وادارية تامة بادارة شؤون البلد بأي مفصل من مفاصلها وكان الاجدر بها ان يكون تدخلها غير مباشر عبر تسهيلات هامة مثل تخفيض اسعار الوقود نسبة معينة كامتياز لاصحاب المولدات وتوفير مادة كاز اويل والدهون على مدار ٢٤ ساعة وفي محطات محددة وبيع مولدات ضخمة بالتقسيط المريح وكذلك أجبار المستوردين الأصليين للمولدات بفتح ورش صيانة ما بعد البيع وبضمانات محددة وتوفير سيارات حوضية لنقل المنتج من والى، وتقديم مكافآت مجزية للمبدعين والمتعاونين من اصحاب المولدات من خلال تقييم لجان خاصة وتنظيم برنامج خاص تلفزيوني يلتقي باصحاب المولدات الاهلية للاطلاع على المشاكل والمعاناة والمقترحات لتخفيف ذلك وتطوير مايمكن تطويره ومنح شهادات تقديرية للمتميزين منهم على اساس مدى تعاونه مع المواطن ومقدار الخدمة التي يقدمها كما ونوعاً. لا أن تفرض الدول قراراتها فرضاً وتنسى الاقناع ومبدأ الثواب ويكون اسلوب المحاسبة فتح باب السجون للمخالفين للقرار بدون أي سند قانوني،فعلى الحكومة ان تقف وقفة مراجعة سريعة وتصحيح مسار قرارها قبل ان تصل التداعيات الى حد انعدام الاثنين الكهرباء الوطنية والكهرباء الاهلية ويحرم المواطن من الاثنين لا هذه ولا تلك ((لاحظت برجليه ولا اخذت سبد علي) ولا بد ان نضع تلك التساؤلات أمام انظار الحكومة. هل اردتم تخريب العلاقة بين المواطن واصحاب المولدات الاهلية؟ او هل اردتم الهاء المواطن بهذا المشكلة لحين عبور الحكومة مهلة المئة يوم؟ أو هل هو سوء حظ الحكومة امام المواطن؟ أو هل الحكومة جاهلة الى هذه الدرجة بمبادئ ادارة الدولة؟ او هل هناك متربصون بالحكومة لافشال كل مفصل يشكل نجاحا لخدمة المواطن أم ماذا؟

الاقتصادي | العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

محركات الاداء الصناعي

الجزء الثالث

باسم جميل انطون
خبير صناعي

- التواصل مع العالم

١ – الاستثمار الاجنبي:
لا يوجد لحد الان استثمار اجنبي للقطاع الخاص الصناعي يذكر او شراكات جديدة هناك العديد من العروض و مباحثات رغم الاجتماعات و المؤتمرات الاستثمارية المتعددة فإنها لم تتطرق للعمل مع القطاع الخاص عدا مصانع السمنت و البتروكيمياويات مع الدولة.

٢ –المشترين: لم تعرض لحد الآن عروض لشراء مصانع من قبل الاجانب لان الاستثمار الصناعي يجب ان يكون طويل العمر و على مدى سنوات و يحتاج الى بيئة صناعية استثمارية مع وضع امني اكثر استقراراً و قانون استثمار صناعي واضح.

٣ – اقتناء التكنلوجيا:
جرت عدة اتصالات مع جهات و شركات كبيرة للدخول في منح اسم و علامة تجارية مع كل المتطلبات الفنية لكنها لم تُولد شيء يذكر و يبدو انه هناك حصار من نوع اخر على الصناعة العراقية خاصة دول الجوار لإبقاء السوق العراقية سوق مستهلكة لصناعة دول الجوار و يضاف لذلك عدم وجود سياسة صناعية (ستراتيجية صناعية واضحة) لدعم هذا القطاع من قبل الحكومة.

٤ – انظمة الدعم:
التعليم و التدريب: للأسف الشديد ان نسب التعليم المهني لا يتجاوز الـ(٢٠ ٪) و التعليم الاكاديمي (٨٠ ٪) و هي عملية تماماً عكس حاجة البلد ، فنحن نفتقد الى معاهد مهنية متعددة و في شتى الاختصاصات الحديثة اضافة الى جامعات و كليات عملية لتخرج كادر مهني وسطي متدرب ، و هذه ثغرة كبيرة لم يحدث تصحيح لهذه المعادلة و يعاني كثيراً من الشباب خريجي الكليات الانسانية العاطلين عن العمل و لا يمتلكون مهن توفر لهم سبل العيش في حين نفتقد الى اناس مهنيين في شتى الصناعات و حتى الدورات التدريبية التي تقيمها المنظمات الدولية للأسف الشديد لم يرسل لها الا ذوي المحسوبية و المنسوبية من غير ذوي الاختصاص او سرعان ما تنتقل الى دوائر أخرى لا علاقة لها بالدورات التي ارسلت لها. و نحتاج ايضاً الى الاكثار من المدارس المهنية و خلق اغراءات لدخولها.

هناك مراكز تدريبية لدى وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية يتجاوز عددها (٢٢) مركز مهني لتدريب العاطلين عن العمل في عدة مناطق من العراق لكنها ليست بالعدد الكافي و لا بالمستوى المطلوب و سوف تحتاج الى هذه المعاهد و ذلك بسبب هجرة العديد من الكادر الفني المتمرس لدى القطاع الخاص الى مهن اخرى او الى القطاع العام او مغادرة البلد بسبب التوقف الدائم و انخفاض الاجر حيث دفع القطاع الخاص الثمن غالي للتضخم النقدي الذي حدث في البلد نتيجة لارتفاع سعر الطاقة (٢٢) ضعفاً (الوقود) و زيادة رواتب منتسبي الدولة و لم نستطع نحن في القطاع الخاص اللحاق به.

تطوير التشكيل

المشاريع الصغيرة و المتوسطة: استطاعت بعض المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص من الوقوف و العمل لفترات و ذلك لقلة عدد العاملين فيها و عدم وجود كلف عالية و كذلك بسبب التكيف بأنشطتها حسب حاجة السوق خاصة مصانع و ورش الميكانيك و فقدان قطع الغيار و الانتقال من صنع حاجة الى اخرى و التركيبة العائلية في تكوينها.

استراتيجية الادارة الصناعية: الجهات الفاعلة الرئيسية

تجمعات و نقابات القطاع الخاص: تعاني منظمات الاعمال و نقابات القطاع الخاص و الاتحادات و بشكل خاص اتحاد الصناعات العراقي من حالة شلل و ذلك بسبب تجميد عملية الانتخابات الديمقراطية و الشفافة و وضع اليد من قبل الحكومة على املاكها و ارصدتها لغاية اجراء الانتخابات ، كما يؤسف له توالت على قيادة هذه المنظمات عناصر غريبة عن القطاع لا تمتلك الاطلاع و المعرفة الكافية بشؤون هذه المنظمات اضافة الى ضعف قيادتها و عدم انتمائها لتاريخ هذا القطاع و تحليلها بالأنانية و الذاتية لتحقيق مكاسب خاصة. و تحولت الى اداة بيد السلطة بدلاً من ان تكون قوة ضغط على السلطة للدفاع عن القطاع الخاص الصناعي بالذات.

تجمعات الاستثمار الوطنية: تتولى هذه العملية هيئات استثمار خاصة في المحافظات يتم اختيارها من موظفي الدولة مع (ثلث) من اعضاء القطاع الخاص اغلبهم لا يمتلكون الخبرة الكافية و ليسوا من ذوي الاختصاص و عليه لم يتقدم وضع الاستثمار في البلد بالمستوى المطلوب رغم صدور قانون الاستثمار رقم (١٣) منذ عام ٢٠٠٦ و تعديلاته.

وصف نوعي لأصناف الصناعات العراقية في القطاع الخاص

و حسب احصاءات مديرية التنمية الصناعية و اتحاد الصناعات العراقي و وزارة التخطيط كما في الملحق رقم (١) و (٢)

١ – الغذائية:
يبلغ عدد مجموع الصناعات الغذائية في العراق لغاية ٢٠١٠ (٥٦٢٣) مشروع منها الصغيرة و الحرفية (٣١٢١) لانتاج الالبان و المرطبات و الحلويات و المعكرونة و المجازر و المشروبات مشاريع غير متطورة تحتاج الى تحديث مكائنها. و اذا اخذنا مشاريع طحن الحبوب التي يجاوز عددها (٢٨٠) مشروع اهلي فهي تغطي اكثر من (٨٠ ٪) من حاجة البلد.

٢ – الانشائية:
يبلغ عدد هذه المشاريع (٦٣٣٦) مشروع المتوسطة و الكبيرة و هناك الصغيرة و الحرفية يبلغ عددها (٤٤١٤) تشغل من (٢ – ١٠) عامل منتشرة في مناطق عديدة و قريبة من مناطق السكن و على الاغلب تكون عائلية تشتغل بأدوات بسيطة و تتقدمها صناعة الطابوق و البلوك و الجص و صناعة الزجاج و الخزف و الكاشي و الشاكير و مقالع الحجر و الطباشير و المرمر و قد تصل عمالتها احياناً الى اكثر من (٣٠) عامل و تسد اكثر من (٤٠ ٪) من حاجة العراق و تشكل هذه الصناعة اكثر من (٤٠ ٪) من حجم الصناعة العراقية من ناحية استيعابها للعمالة الوطنية.

٣ – الكيمياوية:
تكون هذه الصناعات اكثر تطور من غيرها بحكم ثقافة اصحاب هذه الصناعات و يتجاوز عددها (٢٢٥٠) مشروع تنتشر غالباً بين المناطق الصناعية المتعددة اما المشاريع الصغيرة و الحرفية منها تبلغ (٣٣١٧) و على الاغلب تكون مكملة لصناعات اخرى من البلاستيك و المطاط و الانابيب الاصباغ و المنظفات و مواد التجميل و الحبر و الماستك و كذلك صناعة الورق و الطباعة بكل انواعها.

٤ – المعدنية:
تعتبر هذه الصناعة اكثر انتشاراً من غيرها لرخص معداتها و سهولة توفرها و الحاجة لها في كل الظروف و توفر عمالتها و قربها من مناطق السكن و يبلغ عدد المشاريع المتوسطة فيها ما يقرب (٣٥٠٠) مشروع تمتاز بالبساطة و تخلف ادوات عملها و هي تتوزع بين الحدادة و الالمنيوم و الاواني و السباكة و المسامير و البراغي و الجلافات و النسيج السلكي و الاسلاك و الاثاث المعدني و المكائن و المعدات البسيطة و بناء السفن و تصليحها و المعدات الزراعية و تصليحها.

و هي لا تعمل بأكثر من (١٥ ٪) من طاقتها الانتاجية و تستوعب هذه الصناعة اعداد كبيرة من العمالة تنتشر في مناطق عدة صناعية و غير صناعية و اغلبها تعمل بشكل بدائي.

٥ – النسيجية: كانت اكثر الصناعات انتشاراً و عمرها يتجاوز القرن من الزمن و هيوريتة صناعات شعبية ثم تطورت بشكل كبير باستيراد مكائن متطورة للحياكة و التريكو و بحكم وجود خامات لهذه الصناعة انتشرت مثل الاقطان و الاصواف كما احتلت صناعة السجاد موقع متقدم فيها كذلك صناعة البسط و الملابس الداخلية و الجوارب عدد المشاريع المتوسطة تجاوز عددها (٣٠٠٠) مشروع اما المشاريع الصغيرة و الحرفية فتبلغ (٤١٠٠) مشروع و منتشرة في كافة المحافظات.

٦ – الجلدية: احتلت هذه الصناعة موقع متقدم و استوعبت عمالة كبيرة بحكم وجود خامات الجلود من المواشي و الجاموس و سواء في دباغة هذه الجلود و حتى التصنيع النهائي لها من الحقائب و الملابس و الاحذية منتشرة في كل مناطق العراق و هناك تجمع خاص لها (Cluster) في منطقة العماري في بغداد تعاني بشكل كبير من المنافسة الصينية و اغلبها متوقف عدا تصنيع الجلود الخام للتصدير نصف مصنعة وقد كانت هذه الصناعة رائجة بين السواح خاصة صناعة القماصل الجلدية و الحقائب.

وصف لبعض المناطق الصناعية في بغداد و الاطراف

١ – الوزيرية: تأسست بداية عام ١٩٦١ قريبة من وسط بغداد انتاج و تسويق خدمات جيدة و تبليط و مجاري و مياه و كهرباء افضل خدمات فيها من اي منطقة حكومية و اهلية مساحات جيدة.

٢ – جميلة الصناعية: القرب من بغداد و تحولها الى منطقة تجارية فيها صناعات غير متجانسة و ملوثة بيئياً تجمع بين صناعات غذائية و كيمياوية و زجاجية و اسفلتية و اصبحت وسط المنطقة السكنية خدماتها متوسطة.

٣ – بوب الشام: منطقة صناعية قريبة من بغداد الجهة الشرقية و الشمالية مساحات كبيرة توزيع عشوائي فقدان الخدمات و البنى التحتية قربها من منطقة سكنية غير ملائمة بيئياً و معامل صغيرة و متوسطة تنوع الصناعات بشكل عشوائي اصلها زراعية.

٤ – كسرة و عطشن: صناعية رسمياً و حرفية تقدم خدمات الى مدينة بغداد و مشاريع صغيرة موزعة حكومية ضعف الخدمات قربها من بغداد القرب من العمالة مساحات صغيرة ضعف البنى التحتية تقدم خدمات سيارات و حدادة و ميكانيك.

٥ – الشيخ عمر: وسط بغداد و اقدم منطقة صناعية تقدم خدمات سيارات و ميكانيك و مخازن حدادة قرب العمالة اشبه بـ (Clusters) (انتاج و ادوات و بيع) مدرسة حرفية (تدريب) منطقة ملوثة لبغداد و بشكل رئيسي حرفية.

٦ – العبيدي الصناعية: قرب من بغداد ، تنوع الصناعات متوسطة ، مساحات كبيرة ، ضعف الخدمات ، فقدان البنى التحتية ، قرب العمالة ، مناطق سكنية منطقة نظامية رسمية تلوث بيئي.

٧ – الكمالية: منطقة تجاوز قسم منها تخصص صناعات انشائية و معدنية على الاغلب ملوثة قرب العمالة جداً فقدان البنى التحتية قسم منها رسمية و اخرى غير رسمية ، تنوع الصناعات فيها.

٨ – الاورفلي منطقة شرق بغداد غير محددة لا توجد بنى تحتية عشوائية صناعات ملوثة غير نظامية ضعف الامن فيها.

٩ – الزعفرانية: منطقة صناعية قريبة من بغداد يهيمن عليها بشكل رئيسي القطاع المختلط عليها بمساحات كبيرة تصل الى (٦٠) دونم لكل مشروع بناء منتظم مخدوم صناعياً نواقص في البنى التحتية غير مطابق كثير من المشاريع للشروط البيئية و الصحية ، و هناك تنوع في الصناعات كيمياوية غذائية مشروبات غازية كحولية تعبأة عمر المنطقة يصل (٥٠) سنة مزاياها انها قريبة من منطقة عمالية تغذيها بالعمالة سكن قريب منها قريبة من سوق التصريف للسلع و البضائع شكل القطاع الخاص جزء منها و اقام صناعات متنوعة ايضاً كما انها جمعت حولها صناعات ميكانيكية لخدمتها و شكلت اسواق و تجمعات خدمية للمنطقة حولها.

١٠ –عويريج: منطقة صناعية اصلها زراعية اوسع منطقة تشغل من ناحية المساحة جنوب بغداد قامت عشوائية تجمعات صناعية متنوعة غذائية ، كيمياوية ، معدنية ، انشائية غير مخدومة فقدان البنى التحتية كلياً اغلب عمالتها غير الفنية من المنطقة ظروف البيئة سيئة ذات طابع عشائري فقدان الامن احياناً فيها. يمكن تطوير المنطقة و وضع ضوابط لها تقديم خدمات طرق كهرباء.

١١ – النهروان: منطقة صناعية نظامية تبعد (٦٠) كم عن بغداد تشمل معامل الطابوق و الجلود و بشكل رئيسي مع مجمع ميكانيك لخدمة المصانع قربها من المنطقة السكنية ملوثة بالمياه الدباغة و كذلك دخان معامل الطابوق مجاورة منطقة زراعية.

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

بنسبة 70% تقدمت بورصتنا على دول المنطقة بحجم التداول المالي وهذا يثير الحسد ولكن لا ينسجم مع قول ذوي الاختصاص بأن سوق العراق للاوراق المالية مازال بحاجة الى مزيد من التطوير بالتوازي مع مسار تنموي حقيقي للقطاعات الاستثمارية لمجمل الاقتصاد الوطني.

البورصة العراقية..

هل هي سوق للمضاربة؟

ثامر الهيمص

ويوصف هذا السوق بأنه سوق للمضاربة وليس للاستثمار، إضافة الى محدوديته البالغة فان خمسين شركة واغلبها تعود للمصارف. أما الـ (١٥٪) التي تمثل حجم التداول واتساع مشاركة الأجانب فهذا يبدو تحصيل حاصل تعاقدات الحكومة مع الشركات الأجنبية و ليس بناء على تعاقدات القطاع الخاص صاحب السوق.

في ضوء الاتجاهات الجديدة وبعد التحولات نحو اقتصاد السوق نظريا" أي كما ورد في الدستور والعهد الدولي. لاشك أن من ضمن الأولويات هو وجود سوق للأوراق المالية.

وتجاريا وهذا عمليا" لم يحصل لاعتبارات متعددة لعل أبرزها الفساد وأهمية بقاء القطاع العام حيث الانتقال الى اقتصاد السوق يقتضي أولا، الخصخصة، وكذلك الشركات الحكومية الزراعية والصناعية أن تتجه نحو الخصخصة. أما من ناحية الاستثمار الذي هو السبب الأول والأخير في رفع الأسهم والسندات في البورصة لاعتبارات سياسية مع ثبات آليات ومعطيات الاقتصاد الريعي النفطي أي إننا لسنا في عجلة من أمرنا نحو الخصخصة أما من ناحية الاستثمار الذي هو السبب الأول والاخير في رفع الأسهم والسندات في البورصة فأنه ما زال مرتهناً.

أذاً فهذه الـ ٧٠٪ تعكس حالة ظريفة كما يقول مستشار البنك المركزي. أي أنها مرتبطة بالريع النفطي. وعندما نقارنها ببعض دول الجوار التي تعيش الربيع العربي وتوتراته أو تداعيات الازمة المالية الدولية. لذلك فأن تفاؤلنا هو خارج قواعد اللعبة في البورصات التي ترتكز على اقتصادات لها خبرة في اقتصاد السوق والياته الإقليمية والدولية.

وبما أن بورصتنا وجدت تتقاذفه العوائق الأمنية والفساد مع القوانين القديمة منها مثلا" المادة ٢٨ من قانون المصارف بمنعها الدخول في عمليات استثمارية. كما أن بورصتنا سيدها هو المصارف الأهلية التي تعوم أسهمها فيها. وهذه المصارف لا تشكل موجوداتها أكثر من ٥٪ من موجودات القطاع العام المصرفي.

ونضيف من الشعر بيت،أن المصارف الأهلية هي عائلية أي أن عملية انفتاحها وتعويمها لم تعد سهلة كذلك عمليات اندماجها لكي ترتفع الى ربع مليار دينار كما يحددها البنك المركزي وحسب علمنا أن هناك أسهماً قيمتها أقل من (دينار).

إضافة لما تقدم فأن السوق المالية هي مرآة الاقتصاد المنتج ولاشك أننا بلد متقدم جدا" في عجزه بين الاستيراد والتصدير. والإنتاج الزراعي والصناعي بحدود (٦٪) من الإنتاج الوطني. إذاً فهذه الـ ٧٠٪ تعكس حالة ظرفية كما يقول مستشار البنك المركزي أي أنها مرتبطة بالريع النفطي. وعندما نقارنها ببعض دول الجوار التي تعيش الربيع العربي وتوتراته أو تداعيات الأزمة المالية الدولية. لذلك فأن تفاؤلنا هو خارج قواعد اللعبة في البورصات التي ترتكز على اقتصادات لها خبرة في اقتصاد السوق والياته الإقليمية والدولية. وبما أن بورصتنا وجدت

نفسها هكذا وهذا ليس ذنبها أنها لا تعبر بدقة عن الآليات التقليدية لعمل البورصات، لذلك لابد من توفر شروط داخلية على الأقل لترتكز عليها نعتقد هي ما يأتي: .

أولا") وضع خارطة طريق واضحة المعالم ودقيقة من خلال دراسات وأبحاث رصينة والاستفادة من تجارب ناجحة، وذلك بدفع شركات التمويل الذاتي الحكومية للدخول الى البورصة أي بتقديم اسعار أسهمها، لكي تكون جاهزة على الاقل للخصخصة أي أن أقيامها معروفة من خلال أسهمها والتزاماتها.

ثانيا") الضغط على الحكومة لإلغاء المادة ٢٨ من قانون المصارف لفتح الطريق أمامها للاستثمار وليس للعمل التجاري وحتى بالنسبة للمصارف الحكومية المتخصصة (تعاوني زراعي و صناعي عقاري) كون هذه الخطوة ترفع وتيرة الاستثمار الذي هو سبب نجاح البورصة كمعبرة حقيقية عن اقتصاد منتج.

ثالثا") المساهمة في دفع المصرف الصناعي للمساهمة في الاستثمار في المعامل المتوقفة والشركات وكذلك دفع المصارف الأهلية لتعظيم الاستثمار في هذا الميدان. بعد حماية المنتج العراقي، بشتى الوسائل واهم شرط لذلك هو الإعلان عن أسهم المعمل المتوقف أو الشركة، متواكبا مع عملية المبدأ بالاستثمار ما يعزز مركزه ماليا".

رابعا") العمل على دفع المصارف الأهلية والزراعية الحكومية لتمويل مشاريع الزراعة الستراتيجية على شكل شركات. حيث أننا لدينا طلب متزايد مثلا" على الحنطة لا يقل عن مليوني طن سنويا". أي هناك جدوى اقتصادية مؤكدة. فالبورصة من موقعها كسوق للأوراق المالية تستطيع أن تدفع هذا الاستثمار وتكون رائدة فيه بدلا" من أن يذهب لبورصات الدول المصدرة ومجالس الحبوب وأسواقها التي أصبحت أيضا" بورصات.

وبما أن الحكومة اتفقت مؤخرا" مع بنك (T. P. H. H) لتطوير سوق العراق للأوراق المالية. مما يعني أن السوق رغم استقلاله فأن ذراع الحكومة تطالبه بالمساعدة المالية والفنية.

ونأمل من البنك أعلاه أن يكون ذات طابع فني وليس مجرد ممثل لاقتصادات ومصالح بلده لتكريس حالة الاقتصاد الريعي العراقي. ولدفع البنك باتجاه خدمة خارطة طريق لم يألفها أو يكون مضطرا" للإبداع فيها ويكون تفاؤلنا حقيقيا" وليس فقاعة موسمية.

ولكي لا تتحول بورصتنا إلى مجرد صالة مضاربات للمضاربين المحترفين.

الاقتصادي | العدد (2202)السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تموز 2011

الرئيس البوليفي موراليس

بوليفيا.. وصعوبات الاعتماد على الذات

ترجمة و إعداد / عادل العامل

أدت الأسعار الحلزونية و النواقص الغذائية إلى إرغام حكومة الرئيس البوليفي إيفو موراليس على إعادة التفكير بسياسته. وكان موراليس قد وقّع قانوناً جديداً يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي لبلده. و بموجب الخطة، سيتم إعداد الشركات المملوكة للدولة لإنتاج البذور و الأسمدة. و تهدف الحكومة من وراء ذلك إلى حماية التنوع الحياتي و المحافظة على المواد الغذائية المحلية، بالإضافة إلى إنهاء الاعتماد على شركات البذور الأجنبية.

و لقد كانت هناك، في أوائل هذا العام، احتجاجات عنيفة في مختلف أنحاء البلاد، اندلعت بسبب النواقص في المواد الغذائية و الأسعار الحلزونية. و قد أرغمت أسعار الغذاء العالمية الكثير من البوليفيين على التخلي عن بعض الأساسيات الغذائية البلدية، مثل الكوينوا quinoa، لصالح منتجات مستوردة أرخص. و تخطط الحكومة لاستثمار ٥ بلايين دولار على مدى عشر سنين، مع تسليف سخي لصغار الفلاحين، من أجل إحداث ما تدعوه ثورة غذائية لضمان استطاعة البوليفيين إطعام أنفسهم لأجيال قادمة. و قد قال الرئيس موراليس و هو يخاطب حشداً من مؤيديه " يا رفاقي، عندما نتصرف كلاعبين في الإنتاج، فإننا سنقوم بتحسين هذا الإنتاج ".

إن بوليفيا موطنٌ لآلاف التشكيلات من المحاصيل الزراعية، بما في ذلك البطاطا و الذرة. و تريد الحكومة البوليفية أن تحسّن السلالة الجينية لهذه النباتات من خلال الانتقاء الطبيعي. و هي ترفض ما تدعوه بغزو البذور المعدّلة جينياً، خوفاً من أنها ستفسد الأنواع الطبيعية البوليفية الأصل و تكون غالية الثمن بالنسبة لصغار الفلاحين.

و قد صرحت ليسا باناديس، المندوبة البوليفية لمنظمة الزراعة و الغذاء التابعة للأمم المتحدة، قائلةً: إن القانون هو خطوة في الاتجاه الصحيح، " فالقانون يهدف إلى خلق الظروف التي تعزز من إنتاج الغذاء، و بوجه خاص وسط صغار الفلاحين الذين هم الأكثر تعرضاً للأذى. و القانون وحده ليس كافياً، لكنني أعتقد بأنه - مع دعم الحكومة - إذا ما طُبِّق بشكل جيد، فإن هناك ظروفاً ممتازة في بوليفيا لضمان سيادتها الغذائية ".

و لقد ظلت بوليفيا طويلاً بعيدة عن المناعة تجاه التصاعد الحالي في أسعار الغذاء. فقد تضاعفت أسعار السكّر، على سبيل المثال، منذ أوائل هذا العام. و قد راحت مجتمعات المرتفعات البوليفية تأكل الرز و الباستا (و هي نوع من المعكرونة) بدلاً من محاصيلهم التقليدية،

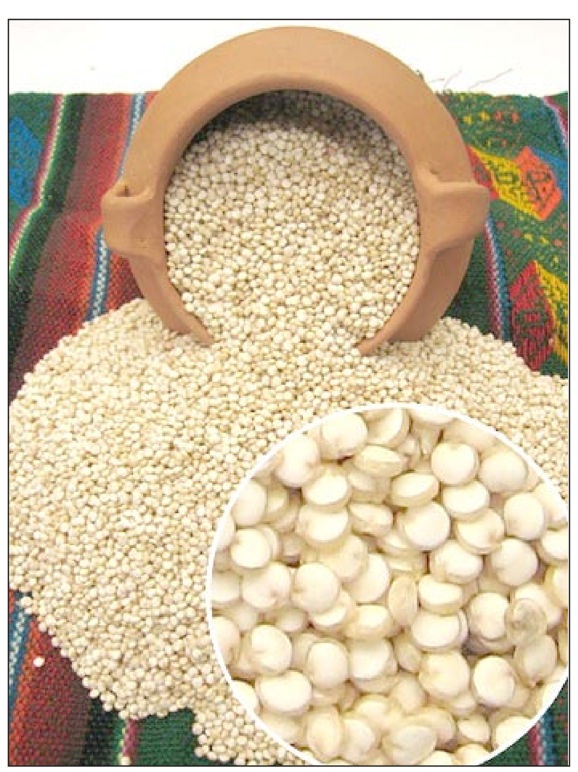

الكوينوا ... quinoa

مثل الكوينوا، و ذلك بسبب ارتفاعات الأسعار.

و يُذكر أن الرئيس البوليفي موراليس كان قد تجنب الظهور في مناسبة عامة في أوائل العام الحالي بسبب موجة من الاحتجاجات الغاضبة نتيجة للنواقص في الغذاء و ارتفاع الأسعار. فقد كان من المقرر أن يخطب في استعراض يقام لإحياء ذكرى الانتفاضة التي حدثت في الفترة الاستعمارية في مدينة المناجم أورورو. لكنه وفريقه المصاحب له غادروا المدينة تحاشياً للتظاهر العنيف الذي قام به عمال تعدين يرمون الديناميت، بالاضافة للاحتجاجات في مدن بوليفية أخرى على ارتفاع الأسعار، و تكاليف النقل، و النقص في السكّر و مواد غذائية أساسية أخرى.

و هكذا اختصر موراليس زيارته و عاد إلى العاصمة لاباز بعد أن أطلق محتجّون المتفجرات قريباً من المكان الذي كان سيلقي خطاباً عنده في مدينة أورورو، و هي مركز مقاطعة كانت موطنه في غرب بوليفيا.

و يُعد إطلاق متفجرات الديناميت سمة شائعة من سمات احتجاجات النقابات في بوليفيا، حيث المواد التفجيرية متيسرة بشكل واسع لدى عمال التعدين، غير أن الإصابات تكون نادرة.

أما في مدينة سانتا كروز الشرقية، و هي معقل المعارضة، فقد قطع المحتجون الطريق إلى المطار،مطالبين الحكومة بإلغاء وكالة أقيمت لرفع انتاج الغذاء، باعتبار أن الوكالة ــ و تُدعى أيمابا Emapa ـ غير فعالة و تُحبط التجارة الخاصة، على حد قولهم.

إن الرئيس موراليس يواجه موجة من الاحتجاجات بسبب المشاكل الاقتصادية الآنفة الذكر. و قد هبطت شعبية هذا القائد اليساري بصورة حادة منذ بداية هذا العام، حين تخلى عن الخطط الخاصة بقطع إعانات الوقود في مواجهة احتجاجات شعبية. و بعض هذه الاحتجاجات تقودها حركات اجتماعية أيّدت السيد موراليس و هو يرتقي من كونه قائداً فلاحياً راديكالياً ليفوز في الانتخابات كأول رئيس لبوليفيا من السكان الأصليين في عام ٢٠٠٥.

BBC NEWS

الاقتصادي | العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

المرصد الاقتصادي

كتاب (ظاهرة الفساد الإداري والمالي)
رحلة في سايكولوجية الفساد

بغداد/ ليث محمد رضا

صدر مؤخراً للخبير الاقتصادي والباحث الدكتور سالم البياتي كتاباً بعنوان "ظاهرة الفساد الاداري والمالي"" مدخل استراتيجي للمكافحة" بواقع ٣٦٤صفحة بالقطع الكبير، حيث تناول الكتاب الفساد كظاهرة متأصلة في سلوك الفرد والمجتمع والدولة ولكن لها ابعادا واشكالا واثارا تتحرك حسب مساحة فاعليتها وقالبيتها لذا اصبحت معالجة هذا المرض ضرورة اخلاقية وحضارية.

الكتاب يمثل رحلة في سايكلوجية الظاهرة وتحليلها وتشخيص مناهج معالجتها كي لا يقع المجتمع والافراد فريسة لهذا المرض من حيث ان هذه الظاهرة تمثل تحديا كبيرا لكل برامج التنمية.

وضم الكتاب بين دفتيه اثني عشر فصلاً حيث كان الفصل الاول مدخلاً مفاهيمياً لدراسة الفساد الاداري والمالي تضمن مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً ومعايير المفهوم واشكاليته اضافة الى خصائصه وسايكلوجيته.وأنواعه وتصنيفاته ومؤشرات قياسه واليته كظاهرة كما تضمن محوراً يتحدث عن مفهوم الفساد في القرآن الكريم.

فيما تناول الفصل الثاني عوامل الفساد وآثاره حيث تناول الفصل في محوره الاول الاسباب والعوامل التي اشتملت على نظريات منشأه ومظاهر سوء الادارة والاجتهادات الشخصية للعاملين.

وتناول الفصل في محوره الثاني الاثار والنتائج لهذه الظاهرة ومنها النتائج السلوكية له واهم المجالات الاقتصادية وتناول اثر الفساد الاداري وتكاليفه.

وتحدث الفصل الثالث عن الفساد الاداري والمالي في الوطن العربي والعالم، وتناول الفصل محاوراً ثلاث كان اولها الفساد في الوطن العربي وثانيها في العالم وثالثها في الدول النامية.

وجاء في الفصل الرابع الفساد في العراق وكانت اهم محاوره جذور الفساد الاداري في العراق وطبيعة السلوك الاداري للموظف العام والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتجاهات الفساد الادراي في العراق ومتغيراته ومدى أولويته و الفساد خلال التحول والاضطراب.

وقد خصص الفصل الخامس لـ الاصلاح الاداري واشكالية الفساد في المجتمع حيث تطرق الى مفهوم التنمية والاصلاح الاداري وابعاده في التحليل والاراء المختلفة واهدافه وتناول علاقة الاصلاح بالتنمية من خلال نماذج من التجارب العربية في الاصلاح الاداري.

اما الفصل السادس فبحث في استراتيجية مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال الجهات الدولية المعنية بالمكافحة والشروط الاساسية لمكافحة الفساد ومدخل للمعالجة ورسم خطة لمعالجة الفساد من خلال منظور الادارة الحديثة الوظيفي من خلال الاعلام والتوعية وكيفية محاربة الفساد في المجال الاقتصادي.

وطالعنا الفصل السابع عن المنهج الاسلامي في مكافحة الفساد، الاسلام منهجاً حياتياً اضافة الى تأثير الجوانب الاخلاقية والعقائدية وكيفية بناء منظومة لمكافحة الظاهرة.

وخصص الفصل الثامن الى ظاهرة الفساد والحماية الادارية للمال العام من خلال الصور والوسائل والمبادئ العام لحماية المال العام وكيفية معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية والحماية المحاسبية والرقابة المالية ودور المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي في حمايته وتناول اثر تطوير الموازن العامة على المحاسبة الحكومية وكيفية حمايته.

اما الفصل التاسع الذي تناول الفساد والمساءلة والمحاسبة من خلال ثلاثة محاور تمثل المحور الاول في السؤال لماذا غابت المساءلة في النظم السياسية فيما تناول المحور الثاني الدولة العربية الحديثة وعسر استنبات المسائل.

فيما تحدث المحور الثالث عن الجامعات العربية وضرورة ترسيخ ثقافة الدولة الحديثة.

وتناول الفصل العاشر تطور اتجاهات البنك الدولي بشأن الفساد من خلال التركيز على اتجاهات البنك وموضوعة الفساد.

ودرس الفصل الحادي عشر الفساد العالمي من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني حيث تناول ازمة اكتساب المشروعية والمداولات السرية والدبلوماسية وإجراءات التعاقد والخصخصة غير الكفوءة وعلاقة الفساد والديمقراطية المستدامة كما تناول مزايدات جماعات المصالح ومبادرة منظمة التعاون والتنمية والمنظمات غير الحكومية.

وكان الفصل الاخير الذي مثل مدخلاً محاسبياً مقترحاً لمكافحة الفساد في مجتمع الاعمال من خلال عدة مداخل كان الاول منها تطبيق المبادئ والقواعد الادارية العامة لتطوير اداء المحاسبين للحكومة والقطاع الخاص وتناول في المدخل الثاني تطبيق القواعد الاخلاقية في الاعمال لتطوير اداء المحاسبين والموظفين وبيع الحكومة والقطاع الخاص.

اقتصاديات

ميناء مبارك.. وصمت الحكومة

■ عباس الغالبي

في الوقت الذي يجمع فيه الكثير من الخبراء والفنيين على الاضرار الاقتصادية والبيئية والملاحية التي تنجم عن انشاء ميناء مبارك من قبل الجانب الكويتي، نرى تشظي الرأي الحكومي العراقي إزاء هذه الخطوة الكويتية، حيث تعارضه وبشدة الجهة الاختصاصية الفنية الممثلة بوزارة النقل، فيما ترى وزارة الخارجية ان هذا الميناء لايؤثر على النشاط الاقتصادي.

ولانعرف ماهية هذا الاختلاف والتباين في التصريحات على الرغم من تشكيل وفد مشترك بين الوزارتين للتحدث مع الجانب الكويتي حيال هذا الموضوع، ولاندري هل ان الخلافات السياسية الداخلية ألقت بظلالها على السياسة الخارجية وأفضت الى هذا التشظي في التصريحات بخصوص قضية وطنية تمس اقتصاد البلد.

وبغض النظر عن التداعيات السياسية المحتملة، فأن الامر بحاجة الى رأي حكومي واضح وموحد وعدم التأخير والانتظار فترة أطول، ذلك ان الجانب الكويتي يمضي باتجاه انشاء هذا الميناء وسط اصرار بأن وجوده لايؤثر على حركة الملاحة ولايخنق الممرات المائية تجاه الموانيء العراقية الحالية وميناء الفاو الكبير الذي مازال ينتظر الفرج، وهي ادعاءات يرى الفنيون وخبراء الملاحة والنقل العراقيون انها عارية عن الصحة، مايتطلب موقفاً سياسياً عراقياً واضحاً بعيداً عن المناكفات والخلافات الداخلية، حيث نرى في هذا الاتجاه فاعلية الدبلوماسية العراقية لترطيب الاجواء أولاً ومن ثم الاسراع الى عقد لقاءات مكثفة على المستوى الفني في العراق والكويت على حد سواء، وإذا لم يتوصل الطرفان الى نتيجة معينة، يذهب العراق الى الجهات الدولية للاحتكام لديها عبر القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والاستعانة بفريق دولي للفصل في أحقية ادعاءات العراق التي تندرج في اطار السيادة على مياهه الاقليمية واستثمار حركة الملاحة والتبادل التجاري عبر منافذه المائية والموانئ التي تنشأ عليها.

> نرى ان يترفع الجانب الكويتي عن الاستفزاز السياسي الذي قد ينجم عنه ضرراً اقتصادياً بالغاً في وقت يتطلع الشعبان العراقي والكويتي الى طي صفحة الماضي والانفتاح نحو مصالح اقتصادية مشتركة تحقق المنفعة للطرفين

وازاء ذلك نرى ان يترفع الجانب الكويتي عن الاستفزاز السياسي الذي قد ينجم عنه ضرراً اقتصادياً بالغاً في وقت يتطلع الشعبان العراقي والكويتي الى طي صفحة الماضي والانفتاح نحو مصالح اقتصادية مشتركة تحقق المنفعة للطرفين من دون الانجرار الى آراء المتطرفين الساعين الى التأزيم تحت مبررات شخصية محضة لاتجدي نفعاً على الرغم من حملها لعناوين وطنية براقة، فضلاً عن المستفيدين والمنتفعين من خلق الفجوات بين العراق والكويت.

ولكن المصلحة الوطنية التي ينادي بها الجميع سياسيين وفنيين واقتصاديين تتطلب تظافر الجهود والاقدام على توفير المناخات الخصبة لانشاء ميناء الفاو الكبير أولاً، ومن ثم الاتجاه الى ثني الكويت عن تنفيذ مشروع ميناء مبارك الذي يتقاطع مع المصلحة الاقتصادية التي هي الان تتقدم المصالح في ظل عملية التحول والبناء والاعمار التي يمر بها العراق حالياً، وكذلك فأن الامر يتطلب أيضاً جهداً حكومياً عال المستوى يرادفه ويسانده جهد برلماني بذات المستوى سعياً لكسر وازالة حالة الصمت الحكومي ازاء محاولة الكويت انشاء ميناء مبارك.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة دار الصباح للإعلام والثقافة والفنون